

حركات التغيير العربيّة: من إرث "السلطانيّة المُحدّثة" إلى التشييد المؤسّسيّ للديمقراطيّة

أحمد بيضون

ورقة قدّمت في المنتدى الدولي الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA-UN) في بيت الأمم المتحدة ببيروت يومي 23 و24 تشرين الثاني 2011 وجعلت له عنواناً: "التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية".

أحمد بيضون: أستاذ سابق في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية. باحث مستقل.

حركات التغيير العربية:

من إرث "السلطانية المحدثّة" إلى التشييد المؤسسي للديمقراطية

أحمد بيضون

I

"إرثية محدثة"؟ "سلطانية محدثة"؟

بات ثمة نوع من التوافق بين دارسين كثيرين على تصنيف الأنظمة العربية التي ضربتها حركات التغيير في هذه الشهور الأخيرة على أنها "أنظمة إرثية محدثة" neopatrimonial regimes . وتحصرها هذه التسمية في نطاق أضيق ماصداً وأغنى مفهوماً، بالتالي، ضمن ما تطلق عليه تسمية "الأنظمة التسلطية" authoritarian regimes . وتقدّم هذه الأخيرة بدورها على أنها مختلفة عن فئة أخرى من الأنظمة شهد كثيراً من نماذجها عالمنا المعاصر، وهي "الأنظمة الشمولية" أو "الكلائية" totalitarian regimes . ويذهب البعض إلى تفضيل تسمية أخرى للأنظمة التي نتناول هنا وهي "الأنظمة السلطانية المحدثّة" neo-sultanistic regimes . ولكن يتبين عند التدقيق أن "السلطانية" هي نفسها "الإرثية" ولكن بقدر مضاف من حدّة الملامح والأوصاف¹.

وفي هذا ما قد يحملنا، إذا شئنا الإيغال في التصنيف، على أن ندرج بعض الأنظمة العربية التي سقطت أو تبدو آيلة للسقوط في خانة "الإرثية" وبعضها الآخر في خانة "السلطانية". لا ريب، مثلاً، في أن نظامين من هذه الأنظمة هما نظام معمر القذافي، في ليبيا، ونظام صدام حسين في العراق كانت أوصافهما، خصوصاً في المرحلة الأخيرة من عمر كلّ منهما، توافق، إلى حدّ بعيد جداً، تصوّر "السلطانية المحدثّة". هذا فيما بقي نظاماً كلّ من حسني مبارك في مصر وبشار الأسد في سوريا أقرب إلى النموذج "الإرثي المحدث". من علامات ذلك، على سبيل المثال، أن حسني مبارك لم يتمكّن من إفراغ مصر من السياسة ومن الحياة المدنية الحرّة، بما فيها الإعلام المستقل، بالقدر الذي نجح معمر القذافي في تحقيقه في بلاده. نقول هذا عالمين أن هذا التصنيف برّمته يبقى ثمرة مقارنة عامّة جداً لهذه الأنظمة كلّها وأن الفحص المفصّل لكل

¹ را. الحاج صالح 2010 و von Soest 2010 و Chehabi & Linz 1998 , chap. 1 .

منها سيظهر بينها، من غير ريب، فروقاً ذات أهميّة متّصلة، على الأخص، بتكوين كلّ من المجتمعات وبتاريخه السياسي.

ما هي، من بعد، الملامح المميّزة للـ"إرثية المحدثّة" وهي تلك التي تبدو بالغة درجة أعلى من التفاقم في الحالة "السلطانية المحدثّة"؟ نكتفي من هذه الملامح بأهمّها وأعمّها إذ ليس هذا مقام الدخول في التفاصيل ولا، بالأوّل، مقام استيفاء البحث في تصنيف الأنظمة السياسية. تمكن الإشارة أوّلاً إلى الالتباس الجسيم للحدود ما بين الخاص والعام. والخاص هنا يخصّ أهل السلطة التي تنزع (وهذا هو الملمح الثاني) إلى التركّز الشديد بحيث تصبح مجسّمة في شخص واحد هو رأسها. هذا الشخص يغدو موضع تبجيل وتعظيم مفرطين يحلان التعلّق به في محلّ التعلّق بهيكل الدولة الدستوري والمؤسسي ويحدثان نوعاً من التماثل الضمني بين إرادته والقانون. بطبيعة الحال، لا يمارس هذا "الرئيس" السلطة بمفرده. فإن ما يقع تحته من أجهزة وشبكات يكون، على الأغلب، مفرط الضخامة تتحكّم أذرعه بتضاعيف المجتمع أشدّ التحكّم وتنحو إلى سلبه فرص التوفّر على تشكيلات مستقلّة عن سلطة الدولة المختصرة في سلطة الفرد وفاعلة في توجيه هذه الأخيرة نحو ما يوافق مطالبها وفي الخوض في تفاعل سياسي يتحصل منه ما يصحّ اعتباره إرادة عامّة، بالنتيجة².

وفي الأغلب أيضاً، يكون توزيع السلطة انطلاقاً من المركز توزيعاً شائهاً بالمقارنة مع ما تملّيه الهيكلية الدستورية للدولة. فالمجلس المنتخب لتمثيل السيادة الشعبية يكون تابعاً لإرادة رأس السلطة ولا سيادة له ويسعف في ذلك التزييف المتماذي للانتخابات. والحكومة لا تحوز من السلطة التنفيذية ما يجعل لها حضوراً معتبراً في توجيه البلاد ووضع السياسات المختلفة وتنفيذها. هكذا يلبث معظم الوزراء ورئيس الحكومة نفسه في ما يشبه الظلّ ويحكم على بعضهم بنوع من البطالة. وأما صناعة القرار الذي يبقى اتّخاذة في يد الرئيس وأما الرقابة العامّة وتنفيذ القرارات فيتدخل في مساقاتها هرم من الأجهزة الموازية أهمّ مكوناتها أجهزة الاستخبارات، وهي أجهزة ليس عليها من رقابة يعتدّ بها لسلطات الرقابة المنتخبة ولا يخضع عملها للمعايير القانونية أو القضائية العادية. وإنما يتولّى بعضها مراقبة بعض بحيث يضبط إيقاعها الإجمالي ولا يسع أياً من أجنحتها أن يشدّ عن الولاء للرئيس القائد. وهذا وضع أتاحت بلوغه ما بلغ من الأقاصي ما هو معلوم من استدامة حالة الطوارئ في بعض الأقطار لعشرات السنين³.

² Von Soest 2010.

³ الحاج صالح 2010.

تمارس أجهزة هذا الهرم قدرأ من التحكّم في أحوال المواطنين وأعمالهم يتيح لها ضمان مظهر الإجماع على الرئيس وسياسته ويتيح لها في الآن نفسه أن تنشر فساداً تكوينياً في تصريحها لشؤون المواطنين وفي تنفيذها للمهمات العامّة، على اختلافها. فتحوّل إلى هياكل للجباية الخاصّة والتوزيع الداخلي بقدر ما هي هياكل للخدمة العامّة ولتحصيل حقوق الدولة⁴. وفي تاريخ يرقى (بحسب الحالات) إلى ما بين عقد وعقدين، ازدادت كثافة التداخل ما بين هيكل الأجهزة هذا وشبكات الأعمال المنتمية إلى القطاع الخاص. فكان أن تحوّل بعض رؤوس النظام، بصفتهم الشخصية، إلى رموز قائدة لاقتصاد البلاد، وذلك من خلال تحكّمهم بموارد طائلة مكنّهم من جمعها، في كثير من الحالات، قربهم من مركز السلطة وتغطية هذا المركز لرحفهم على مواقع حيوية في بنية البلاد الاقتصادية وتسهيله لأعمالهم. وفي كثير من الحالات أيضاً، كان "القرب" المشار إليه من مركز السلطة قرابة دم أو مصاهرة. وبدا أحياناً أن رأس النظام نفسه بات أيضاً قمة للثراء في البلاد. هكذا راحت التقديرات المتداولة لثروات هؤلاء الحاكمين وأسرههم تصل إلى عشرات من مليارات الدولارات إن لم تصل إلى مئات منها. هذا وليس من تناقض ما بين هذه الميول الاستثنائية وميول عمرانية أبادها بعض الحكام وحملتهم على الاستكثار من الأشغال الكبرى في بلادهم. فإن هذه الأشغال مكوّن من مكوّنات صورة الحاكم وهي إلى ذلك باب لإثراء الجماعة الحاكمة ولتكبير يصيب حجم الاقتصاد ويصيب معه حجم الفساد المنتشر فيه⁵. وأما درجة التوافق بين الأعمال المنفّذة والمصالح الفعلية للاقتصاد الوطني والحاجات الاجتماعية فسانها دائماً شأن فيه نظر.

هذا التحوّل من جانب الحكام نحو الأعمال وهذا التداخل الفادح بين المال والسلطة صحبهما، فضلاً عن الفساد العميم الذي أصبح المبدأ في عمل الدولة لا الشذوذ عن المبدأ، تراجع بارز في المضامين الأيدلوجية التي كانت قد أسعفت إرساء النظام في عهده الأولى ومثّلت مصدراً لشرعيته. فلم يُستبقّ من تلك المضامين إلا ما كان ماسّ الضرورة ومحدود الكلفة. وقد تراجعت من جرّاء ذلك مكانة الحزب الحاكم أو القائد، بالقياس إلى مقام الأجهزة والشبكات، وهو ما تصحّ الحالتان العراقية والسورية مثالين له. أو ان هذا الحزب أصبح، هو نفسه، من حيث الأساس، وعاء سياسياً لشبكات المصالح المنشورة على القطاعين العام والخاص. وهذا ما اقتربت منه الحالة المصرية⁶. كان نأي النظام بنفسه عن مراجعه الأيدلوجية الأصلية سبباً في إعادة تشكيل لمرابطه الاجتماعية تزواج فيها ما ذكرناه من انتفاع مباشر مع إعادة الاعتبار والفعل للوحدات التقليدية في المجتمع ولرئاساتها، وهي الوحدات والرئاسات التي كانت هذه

⁴ Von Soest 2010

⁵ البدوي والمقسي 2011، ص 220 و 228-230 و 304، الخ.

⁶ بلقرين 2011، ص 67-70 و 204-209.

الأنظمة قد ناصبتها العداء في مرحلة سابقة من أعمارها. وأبرز هذه الوحدات العشائر والطوائف، وخصوصاً ما كان منها أقلياً، وبعض الأقليات الإثنية أيضاً.

هذا النكوص السياسي بالمجتمع إلى تشكيلاته "الأولية" (وهو نكوص لم يسعه أن يكون جامعاً بل لبث انتقائياً وانطوى على تسليط لبعض عناصر المجتمع على بعضها الآخر) وافقه نكوص بمبدأ شرعية الحاكم من الولاء الشعبي المستحقّ بمنجزات النشأة والعهد الأول، على أنواعها، إلى الوراثة. فكانت مسألة توريث السلطة لواحد من الأبناء هي العبارة الأكتف لتطور هذه الأنظمة عبر تواريخها الطويلة برمتها. وكانت هذه المسألة إشارة اقتراب (ذكرنا توّاً بعض وجوهه الأخرى) لهذه الأنظمة التي أنشأتها انقلابات عسكرية، في الأصل، من أنظمة الممالك والإمارات. وقبل التوريث، أشارت إلى هذا الاقتراب أيضاً "أبدية" الرئيس الذي لم يوضع حدّ لعدد ولاياته⁷. على أن توريث السلطة نفذ (في الحالة السورية) أو طرح ورجح (في الحالات الأخرى) في ظروف كان فيها الوالد نفسه قد ابتعد كثيراً، مع طول المدّة وتعاقب الولايات، عن معظم الينابيع التي استقى منها حكمه شيئاً من الشرعية لتمادي عهده. فلم يبق في يده فعلاً غير القمع وطغيان الأجهزة والتجويف السياسي للمجتمع وإدارة الفساد وتسخير موارد الدولة لتأمين الديمومة لسلطة الحاكم.

تلك هي حال الأنظمة التي هبّت في وجهها ثورة التغيير الجارية. وكانت قد بلغت حدّاً من العجز عن الاستيعاب أخذ يزرح على أنفاسها. وكانت مجتمعاتها قد تطوّرت في نوع من الغفلة منها وتعاضمت فيها على الخصوص قوى رهيفة التحسّس، بحكم إعدادها المتقدّم، لقيم الكرامة والمكانة وشديدة الحاجة إلى التعبير إذ هو ميدانها الأهم، وقادرة عليه بفضل التقانات الجديدة من إنترنت وشبكات اجتماعية وقادرة على التواصل والاستعلام المناسبين له أيضاً والممهّدين لممارسته بفضل هذه التقانات نفسها وبفضل غيرها أيضاً من قبيل التلفزة الفضائية والهاتف الجوّال⁸. فما هي ملامح حركات التغيير التي أطلقها هؤلاء وقادوها، إن كان ما سبق يوجز ملامح الأنظمة المتهاوية؟ وما هي الاحتمالات والمهّمات التي يمكن، في هذه المرحلة المبكرة، تخمينها أو ترسّم صورٍ ومبادئٍ للخوض فيها؟

سدّ العجز في المعرفة

على التعميم، لم يكن ثمة توقع يعتدّ به لهذه الحركات الثورية المتباينة الأطوار، المتحدة الإلهام، التي جرت أو هي جارية في أقطار عربية مختلفة⁹. قد يكون محلّ ما غامر، هنا أو

⁷ Stora 2011, pp. 85-90

⁸ Filii 2011, chap. 4; Stora 2011, pp. 40-49.

⁹ بلقزيز 2011، الفصلان 5 (يوسف الشويري) و6 (جاك قبانجي).

هناك، بنبوءة ما. ولكن المزاج العام للمحلّلين، بمن فيهم محترفو النقد الحادّ لأحوال مجتمعاتهم، كان في غير هذا الوارد. وكان الشعور العامّ (شعور محترفي التحليل وغيرهم من المتأملين ومن عموم الناس) واضح الميل إلى التسليم باستنقاع الواقع أو إلى التعويل على مسافات تغيير بطيئة جداً أو موضعية. ولم يغيّر من هذا الميل أن المجتمع المصري، خصوصاً، شهد في العقد الماضي حركة احتجاج جريئة تميّز فيها اسم حركة "كفاية" خصوصاً ولكن اشتركت فيها تشكيلات أخرى وناشطون من الطراز الذي سطع نجمه في ثورة كانون الثاني 2011 وفي عشاياها. وقد كان القمع نصيب هذه الإرهاصات. وكان القمع أيضاً نصيب إرهابات مشابهة شهدتها الساحة السورية بعيد خلافة بشار الأسد لوالده الراحل. في ما يتعدّى هذا التملل المنتشر، تكرّست، بعد أن كبت على حدود العالم العربي الموجة التي أطلقها انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّك كتلته ثم مثل رمزاً لها سقوط جدار برلين، مقولة "الاستثناء العربي" من الديمقراطية وانصبّت جهود جسيمة على البحث في "العجز الديمقراطي" المنسوب إلى المجتمعات العربية وفي أسبابه والمخارج المفترضة منه¹⁰.

ليس علماء السياسة والاجتماع أنبياء وليس التوقع المنتظم للحوادث واجباً يصحّ إملاؤه عليهم. مع ذلك يبقى لافتاً هذا الطابع المبالغ للثورات الجارية بحيث تبدو، من جهة المعرفة، وكأنها صواعق تسلسلت في سماء صافية.

نرى أن واحداً من أسباب هذا الإخفاق في التوقّع هو ضعف المعارف المتاحة بهذه المجتمعات. ذلك أثر من آثار القيود المفروضة من جانب أنظمة التسلط: فمن هذه القيود تلك التي ينوء بها تحصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع وبما يعتمل فيه ويتكون من تيارات التغيير ومن التوجّهات السياسية. لا حرية للبحث الاجتماعي: الثقافي أو السياسي أو غيره، في هذه المجتمعات. ويجعلها من هم خارجها بقدر ما يفرض عليها أن تبقى هي جاهلة لنفسها.

يتعدّر أن تجرى دراسات مضبوطة لأوضاع الشباب في سوق العمل، مثلاً، أو لتأثير الفضائيات في رسم الاتجاهات السياسية في البلاد أو للمواقف المتغيرة من سياسات الدولة في مجال الصحة أو في مجال التعليم أو لمواقف الناخبين من الانتخابات وأنظمتها ومن منظومة الأحزاب. إلخ، إلخ. وأكثر الأبحاث تعدراً (أو تعسراً، في الأقلّ) هو، بطبيعة الحال، ما يوجب تحقيقاً ميدانياً واستقصاء لأحوال الناس ولمواقفهم، وهو ما يخضع عادة للترخيص من جهات مختلفة أهمّها المرجع الأمني المختصّ. أعمّ من هذا أثراً أن الموارد التي تكرّس لإنتاج المعرفة

¹⁰ مثال ذلك: كتاب البديوي والمقدسي 2011 ورا: 1. Filiu 2011, chap.

بالمجتمع في هذه الدول ذات الأنظمة التسلطية تبقى زهيدة عادة ولا تقارن بما يغدق على أجهزة الاستخبارات وما يجتد فيها من طاقات¹¹.

عليه لا تقارن - مثلاً - مكتبة "الدراسات اللبنانية"، وهي ضخمة، بما يقابلها في سوريا، وهو أعمال نادرة غامر ببعض من أفضلها باحثون أجانب أو سوريون مقيمون في الخارج. في الحالة السورية وفي غيرها من الحالات العربية المشابهة، تبقى في خريطة الميادين والموضوعات، ثقب سوداء تزداد سعة وعمقاً كلما اقتربنا من العقود الأخيرة أي من العهد الذي افتتحته حرب فلسطين والانتقالات العسكرية التي انبثقت منها ومن أعقابها ونشأت على أثرها هذه الأنظمة التسلطية ثم تسلسلت تحولات شهدتها من غير أن يزول عنها طابع التسلط والانغلاق. وبين أهم ما يخفف من وطأة هذا الفقر ما خلفه من مذكرات تنشر عادة في خارج الأقطار المعنية بوقائعها، سياسيون أو عسكريون اضطلعوا بأدوار في سياسة بلادهم واطلعوا على وقائع ثم أبعدهم عن الساحة هذا الانقلاب أو تلك الحركة التصحيحية. وطبيعي أن هذه المصادر - على أهميتها المؤكدة - لا تغني عن التحقيق المنهجي والدراسة العلمية لأوضاع المجتمعات والأنظمة، وهذان يفترضان - إلى الكفاءة والاختصاص - استرداد الحرية المفقودة في الاستقصاء والإطلاع والنشر.

في الأنظمة المغلقة هذه، المتكتمة دائماً على أحوالها وخططها، المعادية لكل شفافية بل لكل إعلان ما لم يكن فيه تركية ما لصورة السلطة العامة التي تسعى هذه الأخيرة إلى فرضها لنفسها، تستوي أجهزة الاستخبارات، وليس المؤسسات المنوط بها رعاية البحث العلمي أو إنتاجه أو إتاحة البنى والوسائل اللازمة له، مصباً رئيساً لمعرفة المجتمعات بأحوالها. وهذه معرفة لا تعمم ولا تعدّ لتوضع بتصرف الباحثين ولا تنظم بمقتضى المعايير ولا بتوسط الأدوات المعتمدة في البحث الاجتماعي أو السياسي. معرفة المجتمعات بنفسها، في هذه الحالات، لا يكون مصدرها الدراسة. بل تستوي الوشاية سبيلاً إلى الدراية. ثم إن المعرفة الاستخبارية، بما هي مادة خبرية، لا تكون جديرة بالتصديق بالضرورة. فالمعلومات هنا يؤثر في محتواها عوامل مختلفة منها الخوف ومنها المصلحة، سواء أكان التأثير من جهة "الباحثين" الذين يحصلونها أم من جهة "المبحوثين" الذين هم مصدرها. وهي، فوق ذلك، ذات وجهة عملية بحتة، محصورة خصوصاً بحاجات الضبط والقمع، بحيث أن نطاقها يبقى هو نطاق التدخل الذي يحتمل أن تستدعيه من الجهة التي تطلبها.

ذاك يعين واقعاً يمثله العجز في المعارف المتاحة لهذه المجتمعات بنفسها، ويعين مهمة ذات أولوية هي إطلاق حرية البحث، بمختلف طرائقه وحقوقه وموضوعاته، من سياسي

¹¹ تظهر العقبات الموضوعية في طريق البحث الحرّ عند أدنى احتكاك بطلاب الدراسات العليا أو بالباحثين في البلاد ذات الأنظمة التسلطية. ورا.

بصدد الموارد المخصصة للأبحاث: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الفصل الخامس. ورا. في الفصل الثاني من التقرير ما يسميه "محنة البيانات والمعلومات" في البلاد العربية.

واجتماعي واقتصادي وثقافي، إلخ، في شؤون هذه المجتمعات وتعزيز مؤسساته ووضع سياسات له ودعم تنفيذها.

II

مفارقة العدوى والاختلاف

في كلّ حال، بدأ، بعد انطلاق الحركة في تونس في الأيام الأخيرة من سنة 2010، ثم بعد انتصارها في 14 كانون الثاني من السنة الجارية، أي بعد أربعة أسابيع من بدئها فقط، أن ثمة نوعاً من العدوى راحت تنتشر أعمال الاحتجاج من دولة عربية إلى أخرى. وكانت من علامات الرغبة الجامحة في استحداث حركات مشابهة للحركة التونسية لجوء شبّان عديدين في أقطار عربية مختلفة إلى التضحية بأنفسهم حرقاً، مقتدين بالتونسي محمد البو عزيزي، وهو ما شهدت حالات عديدة منه الجزائر وموريتانيا ومصر¹². والواقع أن ثلاثة أشهر أو أربعة كانت كافية لينتشر الحريق من تونس إلى مصر وليبيا والمغرب واليمن والبحرين وسوريا. وهذا فضلاً عن بوادر لبثت محصورة نسبياً ولم تصل إلى مرتبة الحركة العامة أو المتواصلة في كل من الأردن والجزائر والسعودية وعمان والعراق. كان لافتاً أن نوعاً من الاحتجاج يتّصف بتجانس ظاهر في الشكاوى وفي المطالب قد انتشر في المنطقة العربية من طرف إلى طرف، فكان في ذلك تسويغ لحديث "العدوى" أو "أثر الدومينو".

وهذا في حين بدا فيه كلّ من المجتمعات الضالعة في الاحتجاج منشغلاً بنفسه، منكباً على همومه الداخلية وعلى المواجهة بين نظامه السياسي وحركة التغيير فيه. فلم تظهر، في مختلف الحركات، شعارات تشي بتعلّق ما بالقومية العربية لغة وأهدافاً. ولكن كان لافتاً أيضاً أن هذا الاحتجاج مقصور على المجتمعات العربية. فلم تشهد ما يشبهه بلاد أخرى قريبة جغرافياً من هذا البلد العربي أو ذلك ولكن تغلب عليها قومية أخرى. كان هذا علامة على وجود نوع من الحساسية المشتركة تنهل من الهوية الثقافية المشتركة أيضاً وتوحي بتماسك ما بين الأوضاع القائمة في هذه الأقطار وبتماسك ما لمصائر الاحتجاج عليها والسعي إلى تغييرها أيضاً. فلا يجب أن ننسى أن حركات الاحتجاج العربية انطلقت بعد نحو من عامين على هزيمة "الثورة الخضراء" في إيران، فلم تمثل هذه الهزيمة رادعاً على الرغم مما للنفوذ الإيراني من

¹² را. مثلاً: ويكيبيديا الموسوعة الحرة: "محمد البو عزيزي". وفي المقالة لائحة بأسماء من أحرقوا أنفسهم في مختلف الأقطار العربية.

انتشار متفاوت في أقطار عربية عديدة. وهذا مع أن القراية في النفس العام بين الثورة الإيرانية المدحورة والحركات المنطلقة في البلاد العربية بدت واضحة ولم يبدُ مقنعاً زعم القيادة الإيرانية أن الحركات العربية تماشي وحيها العام وخطها هي ولا تستوحي البتة بالتالي خط خصومها في داخل إيران.

ولكن في ما يتعدى التزامن الذي أوحى بنوع من التوالد عزّزه توائم معتبر في الخطاب العام بين حركات الاحتجاج العربية، فرضت الفوارق التكوينية بين المجتمعات والتواريخ المتباينة للأنظمة مشهد تنوع عميق في الحركات المذكورة: في مسالكها الداخلية وكذلك في المساقات الجغرافية المختلفة التي اندرجت فيها. عاد انقسام اليمن الجهوي بين شمال وجنوب إلى فرض نفسه، أول الأمر، في صدارة المشهد وكذلك الحضور البارز للقبليّة بما هي بنية متصدّرة بين بني المجتمع اليمني الأساسية. وفي ليبيا، كانت صورة المواجهة قريبة بلامحها العامّة، في الأقلّ، من المشهد اليمني: تقابل تقريبي بين شرق البلاد وغربها وخطوط فصل قبليّة أيضاً. غير أن هذا الشبه البالغ العموميّة لا يستنفد، بطبيعة الحال، أيّاً من الحالتين ولا يفترض تطابقاً بينهما.

وبينما فرضت الحركة المصرية نفسها بسرعة على قلب القاهرة وامتدّت إلى مدن أخرى كثيرة وخصوصاً مدن الوجه البحري، تمكّن النظام السوري حتى الآن من إبقاء العاصمة دمشق وعاصمة الشمال حلب، أي المدينتين الكبيرين في البلاد، بمنأى من اختراق كبير ومستقرّ لقلبهما من جانب قوى الاحتجاج أي من إنشاء قاعدة للاحتجاج في أيّ منهما مكافئة لما كانه ميدان التحرير القاهري للحركة المصرية وساحة التغيير الصناعية (والأخرى التعزية) للحركة اليمنية ودوّار اللؤلؤة للحركة البحرينية. وهذا مع أن محيط دمشق وبعض أحيائها (وخصوصاً حيّ الميدان) شهدت، ولا تزال تشهد، فصولاً كان بعضها ذا أثر في رسم ملامح الحركة كلها. ولكن بقيت الحركة السورية، من حيث الأساس، حركة لمدن الصّفّ الثاني (درعا، حمص، حماه، دير الزور، جسر الشغور، الرستن، اللاذقية، بانياس...) التي شهدت كلها تقريباً، ومعها العديد من البلدات المتأثرة بها، أبرز ماجريات الاحتجاج وأشرس حملات القمع أيضاً... ولا يزال من غير الهينّ التوصل إلى تفسير لهذه الظاهرة. ولكن الأرجح أن المدينتين الكبيرين – في ما يتعدى التركيز الأمنيّ المؤكّد عليهما – حصلتا قدرأ معتبرأ من الامتياز من الشركة التي تعزّزت كثيراً في العقد الأخير بين قيادة النظام السياسي والمستثمرين الجدد، من سوريين وغيرهم. هذا فيما عانت مدن يرتبط ازدهارها كثيراً بمحيطها الزراعي من التراجع الجسيم الذي شهدته الزراعة¹³.

إلى ذلك، اتّسمت الحركة السورية بسمة لم يكن يمكن أن تبقى بمنجاة منها بنتيجة السمة المعهودة للنظام الذي تشكلت هذه الحركة في مواجهته. فمع أن القاعدة الاجتماعية للنظام شهدت توسّعاً نحو الأوساط السنيّة المدينية ومع أن موقف الحكم السوري في النزاع العربي الإسرائيلي

¹³ را. مثلاً: فيكين شيتيريان، "دمشق وحلب لم تنضمّا إلى الثورة"، الحياة 10 يونيو 2011.

بدا، في صورته الإجمالية، موافقاً لنوع من المزاج السياسي سنّي المنشأ، تاريخياً، في المنطقة العربية وفي سوريا نفسها، فإن الأصول الغالبة على التكوين العسكري والحزبي للنظام بقيت تطبعه بطابع طائفي غالب هو الطابع العلوي. وهو ما جعل حركة الاحتجاج تبدو على أنها تعبئة للأكثرية السنّية في وجه هذه الغلبة الأقلية وتستدرج موقفاً من قيادات الأقليات السورية الأخرى في البلاد بدا ممالئاً للنظام في مواجهة الأكثرية الطائفية. وقد بقي هذا كله نسبياً، بطبيعة الحال، إذ برزت أصوات قوية ذات منابت علوية أو مسيحية في صدارة الاحتجاج وأمكن، إلى حدّ كبير، حصر بوادر النزاع الأهلي التي شهدتها بعض المدن المختلطة وأسعف الموقف السياسي المتبرّئ من الطائفية لقيادات حركة الاحتجاج في منع طغيان طابع المواجهة الطائفية عليها وفي تغليب المواجهة السلمية لقوّات النظام وأجهزته وملحقاته على ظواهر النزاع الأهلي العنيف¹⁴.

بخلاف الحالة السورية (وهي ما تزال مرشحة للتحوّل المتسلسل، على هذا الصعيد) كانت أيام الثورة المصرية مرحلة تراجع في حدّة المواجهة الطائفية بين الأقباط والمسلمين وهي مواجهة كانت المرحلة التي سبقت الثورة مباشرة قد شهدت فصلاً عنيفاً منها في الإسكندرية¹⁵. ومن ذاك أن أيام الاحتلال الشعبي لميدان التحرير قد بدت فرصة لتظهير الوحدة القومية الأساسية للمجتمع المصري ولاستعراض الأخوة الإسلامية القبطية في مواجهة النظام وقمعه، على وجه التحديد. وحين عادت الحدّة إلى الظهور، بعد انتصار الثورة بأشهر، وبلغت ذروة لها في القمع الذي تعرّضت له التظاهرة القبطية أمام مبنى التلفزيون المصري في ماسبيرو، اتّجهت أصابع الاتّهام إلى السلطة العسكرية الانتقالية التي تحاول إدارة الانتقال على نحو يحفظ نفوذ المؤسسة العسكرية ويعزّز مواقع حلفائها الجدد، في مرحلة ما بعد الثورة، ويلتفّ بالنتيجة على مكاسب هذه الأخيرة. حالة أخرى بدت كاشفة (على غرار الحالة السورية) للصفة الطائفية الأقلية لقاعدة النظام هي الحالة البحرينية. وفيها واجهت قوى لم تتستّر على انتمائها إلى الغالبية الشيعية في البلاد ما هو مفروض على هذه الغالبية من هامشية سياسية واجتماعية. وكانت الأسرة الحاكمة، بما للملك من سلطات واسعة، هدفاً يخفي، بصفته العائلية، الطابع السنّي الشيعي للمواجهة ولكنه يعود إلى إظهار هذا الطابع عبر الانتماء الطائفي للعائلة المالكة وعبر الغلبة السنّية في تشكيل هرم السلطة الذي يتربّع على قمته الملك¹⁶. وفي هذه الحالة، كان استقدام قوّات "درع الجزيرة" للإسهام في قمع الحركة والتشديد على ضلوع الحكم الإيراني في إثارتها ودعمها، إشارة قويّة إلى اتّخاذ المواجهة بعداً إقليمياً ليس خالياً، بدوره، من الصفة المذهبية.

هذه المفارقة المتشكّلة من شدّة العدوى والتمايز بين الحالات تطرح مسألتين: الأولى مسألة عمومية الديمقراطية بما هي منظومة مبادئ معبّرة عن قيمة الحرّية وما يتفرّع عنها من حرّيات وما تفترضه من سيادة للشعب. فهنا يبدو اللقاء بين الحركات محتملاً جداً وتبدو

¹⁴ را. مثلاً: سمر يزيك، "مخاوف زوال الاستبداد: الحرب الطائفية أولاً"، الحياة 9 أوغسطس 2011.

¹⁵ تجبر كنيسة القديسين في ليلة رأس السنة 2011.

¹⁶ الشوبكي 2011، الفصل السادس (هبة رؤوف عزّت).

وجوه القرابة التاريخية والثقافية مسهلاً فعلاً لما نعتناه بـ"العدوى". والمسألة الثانية مسألة الصورة الحسّية أو التنظيمية المحددة التي يحتمل أن يتّخذها أعمال هذه القيم والمبادئ في كل حالة. فهنا يعود كل مجتمع بما يميّزه من تكاوين وموارد وتقاليد إلى فرض منطقته على حركة التغيير وعلى ما يليها من أوصاف للنظام الجديد. هذه المفارقة هي ما يفترض أن يستنتج سواء عند التفكير في ما يمكن أن تحدثه حركات التغيير من جديد في النظام الإقليمي أم عند متابعة البناء الداخلي للأنظمة الجديدة. أخيراً ليس لأثر هذه المفارقة أن يقتصر ظهوره على مستوى "التفكير" و"المتابعة"، بل يجب أن تؤثر أيضاً في توجيه المواقفة والتدخل الدوليين في مساقى البناء الداخلي لكل نظام جديد والبناء المجدد للنظام الإقليمي.

الإسلام كثير و"المسلمون ليسوا مسلمين وحسب"

وعلى أهمّية خطوط الفصل الطائفية في الحالات التي ذكرنا (وهي أهمّية متفاوتة بحسب الحالات) فإن نوع "الخطر" الذي كانت تلوح به الأنظمة نفسها على أنه الوريث المحتوم لها إذا سقطت، وهو خطر "الأصولية" الإسلامية، لم يبدُ داهماً ولا طاغياً في أية من الحالات الثورية التي شهدتها أو لا تزال تشهدها المنطقة العربية. يصحّ ذلك في نوعي الأصولية: التقليدي الذي تشكّل جماعة الإخوان المسلمين عنوانه التاريخي الأبرز و"المتطرّف" أو "الجهادي" أي المسلّح الذي يخفي اسم "القاعدة" تعدّد أجنحته وتنوّع مشاريعه ومسالكه. وذلك أن الإسلاميين التقليديين لم يكونوا المبادرين في إطلاق حركات الاحتجاج في أيّ من الأقطار التي شهدت انطلاقها أو انتصارها¹⁷. وهم حين انضمّوا، بعد شيء من التلكؤ، إلى الحركة المصرية وبدوا أيضاً مكوّناً مهماً من مكوّنات الحركة السورية ثم حين حقّق حزب النهضة، رصيفهم المنفرد عنهم في تونس، نصراً انتخابياً معتبراً، كانوا قد قطعوا، وهم يجتازون صحراء العزل والاضطهاد، شوطاً نحو تثبيت أخذهم بالتعدّد السياسي وحرصهم على الحرّيات في أيّ نظام جديد يشتركون في إنشائه ولم يظهروا شهية لاجتياح الساحة السياسية أو للاستئثار بالسلطة أو لإنكار حقوق الأطراف الأخرى وأوزانها، في أي من هذه البلدان. وإنما بدا منهم قبول لا سبب مقنعاً للتشكيك في صدقه لما يسمّى "أصول اللعبة الديمقراطية". وهذا مع العلم أن التوجّه الاستثنائي في السياسة تمنعه الظروف والموازن لا النوايا والإرادات وحدها، وقد تعود إلى تغليبه عند معتدلي اليوم من الإسلاميين أو عند سواهم ظروف وموازن تجعله ممكناً وتغري باعتماده. وهذا ما يتعيّن على القوى الديمقراطية كلها أن تبقى على أشدّ الحذر من حصوله.

كذلك اتّسمت حركات التغيير المختلفة بإشهار طابعها السلمي على أنه علم واضح على هويّتها الديمقراطية، وإن تكن قد أجنّت إلى الردّ على العنف واستعماله إجماعاً بلغ حدّه الأقصى في الحالة الليبية وبقي، حتى الآن، محصوراً نسبياً في الحالتين اليمنية والسورية.

¹⁷ Stora 2011, pp.102-105 وبيضون 2011، إلخ.

فلم تظهر في المسار العام لهذه الحركات أدوار قيادية للتنظيمات السلفية الجديدة الآخذة بأسلوب التكفير والعنف. بل إن هذا المسار خُلف انطباعاً مفاده أن ما تضرب أركانه بفعل هذه الحركات إنما هو الراديكالية السلفية أيضاً وليس الأنظمة التسلطية وحسب. هذا كله لم يمنع استيحاء الحركات بعضاً من لغتها وردود أفعالها من مخزون التدين الشعبي، وهو ضخم وغامر الحضور، ولا الدور الحاسم الذي تلعبه المساجد والجُمُعات بما هي قواعد ومنطلقات للتظاهرات ولا الحضور الذي كان أو لا يزال لبعض من رجال الدين في التعبئة وفي التوجيه الموضوعي للتحرك. ولعلّ العبارة القائلة "إن المسلمين ليسوا مسلمين وحسب"¹⁸، ومعناها أن ثمة متسعاً في منظومات قيمهم وفي سلوكهم لمكوّنات وتوجّهات ذوات مصادر غير دينية، تعلّل أحسن لتعليل ما هو ظاهر من تنوّع في المضامين الفكرية للحركات الجارية. وهو تنوّع في مسلمي اليوم يضاف إلى التنوّع التاريخي والراهن سواء بسواء في الإسلام نفسه.

هذا واللافت أن تلويح الأنظمة المهذّدة بخطر محقق يجسّده الإسلاميون، وخصوصاً تياراتهم المتشدّدة، كان يمثّل، قبل كل شيء، تحذيراً موجّهاً إلى الدول الغربية: تحذيراً يرمي إلى ثني هذه الدول عن أي ميل إلى معارضة من المعارضات العربية وإلى حملها على التمسك، "العملي" في الأقل، بالأنظمة القائمة. وكان يستوي في ذلك الأنظمة الموالية للغرب (النظام المصري، مثلاً) والأنظمة المعادية، هي نفسها، للغرب أيضاً (النظام السوري، خصوصاً). وكان مؤدّى الرسالة (وهي واحدة في الحالين) أن الأنظمة القائمة إنما هي الحصن الأخير للنفوذ الغربي في البلاد العربية أو، في الأقل، لإمكان التفاهم الراهن أو المقبل بين الغرب والعرب، وهذا بقطع النظر عما هو قائم من شقاق أو وفاق حالين بين هذا النظام أو ذاك وسياسات الدول الغربية الجارية في الشرق الأوسط.

هذا الزور الذي كان ينطوي عليه رسم الأنظمة للمعارضة المتربصة بها تكشف عن وجود طلب كبير للديمقراطية في المجتمعات العربية وعن أهمية المكوّن الإسلامي في تعزيز هذا الطلب وليس في إضعافه أو تهديده وحسب. وإذا كان لمؤيدي فصل الدين عن الدولة أن يخوضوا معركتهم الديمقراطية بما لهم من عزيمة في مواجهة القائلين بالشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً أو أوّل للتشريع، فإن على الجهتين التسليم بما تأتي به صناديق الاقتراع وبأن هذا الذي تأتي به الصناديق يمكن أن يتغير من اقتراع إلى اقتراع وبأنه لا مصلحة لأي نظام ديمقراطي في تضيق قاعدته العامّة ولا في فتح معركة نبذية بين مكوّنات مجتمعه السياسي. وليست ذكرى السنين السود التي دخلت فيها الجزائر بسبب من هذا النبذ ببعيدة وليس مثالها بنافل في أي من المجتمعات العربية الحاضرة.

III

الحالات المتغيرة وتغاير الاحتمالات

مرّة أخرى: تؤكد هذه الملامح التي اتّسمت بها حركات التغيير جسامة التغير ما بين الحركات المذكورة والاختلاف الراهن أو المحتمل لمصائرهما من حالة إلى حالة. وهذا في ما يتعدّى الشعور بحصول نوع من العدوى - أشرنا إليه أيضاً - من قطر إلى قطر. **يظهر التغير في إمكان تحوّل الحركة إلى نزاع أهلي متماد (طائفيّ أو قبليّ أو جهويّ، إلخ أو منطويّ على مزيج من مكونات مختلفة) أو في الاستبعاد المقبول الأساسيد لهذا التحوّل.** وفي اللحظة التي نحن فيها، يترأى هذا السؤال في أفق كلّ من سورية واليمن، ولا يبين له جواب قاطع، في الحالين، وهذا لتداخل أدوار كثيرة، في كلّ حالة، ولتعلّق كلّ من تلك الأدوار بغيره. ظهر التغير نفسه أيضاً ما بين الحالات في إمكان المحافظة على السلمية الإجمالية للحركة في مواجهة القمع الذي تواجهه أو في تعذر المحافظة. فقد صمد هذا الطابع السلمي صموداً معتبراً في تونس وفي مصر وأسعف هذا الصمود سرعة في حسم الصراع يسرّها موقف القوّات المسلّحة. هذا فيما أخفق الطابع السلمي في فرض نفسه أصلاً في ليبيا. وهو يبدو الآن مهتزاً في كل من سورية واليمن بعد صمود مرموق... ولكن من غير أن يكون العنف المسلّح، بالضرورة، فصلاً أوّل من حرب أهلية.

ويظهر التغير في مسألة تفوق السابقتين خطراً، على خطرهما، وهي الاتجاه بمجرى الصراع نحو تفكّك الكيان الوطني للبلاد أو بقاء الكيان المذكور فوق التنازع. ففيما كانت حركة التغيير مناسبة لاستذكار تجزئة سابقة (أو مشروع تجزئة، في الأقلّ) في كلّ من اليمن وليبيا وسوريا، لم يطرح هذا الاحتمال في الحالتين التونسية والمصرية... وعلى الصعيد المؤسسي، يتمثّل التغير بين الحالات في تفكّك المؤسسات الوطنية الرئيسية في البلاد بما فيها القوّات المسلّحة (وهو ما يربّح أن يسهّل حسم الصراع لصالح حركة التغيير) أو استبقائها قدراً من الوحدة يؤمّن الانتقال إلى النظام الجديد واستمرار سلطة الدولة.

وقد كانت علامة هذا التغير الأخير ما بدا من اختلاف بين حالة وحالة في الموقف الذي اتخذته القوّات المسلّحة من حركات التغيير. كان انحياز هذه القوّات إلى الحركة، عند بلوغ هذه الأخيرة حدّاً معيّناً من الاتّساع والقوة، ما أتاح الحسم في تونس ومصر لغير صالح النظام. هذا فيما انقسمت القوّات المسلّحة اليمنية، لجهة الموقف من الحركة المناوئة للنظام، وفق خطوط توافق

موافقة تقريبية خطوط الانقسام السياسي، القبلي والجهوي، التي تخترق البلاد كلها. هذا أيضاً فيما أمكن للتشكيل الخاص للقوات المسلّحة ولقيادتها في سورية (وهو تشكيل روعي فيه تسخيرها لحماية الجماعة الحاكمة واستدامة سلطتها والحؤول دون أي خروج عليها) أن يمنع الانقسام الجسيم أو الحاسم في هذه القوات في مساق الصراع بين النظام القائم وحركة التغيير أو انحياز القوات موحّدة إلى جانب الحركة. ولا ريب أن هذا الفارق في موقف القوات المسلّحة (وفي موقف بيرقراطية الدولة أيضاً) من حالة إلى حالة إنما يجاري الاختلاف العام في التكوين الأهلي والسياسي بين المجتمعات لجهة درجة التجانس والوحدة (أو عكسهما) في كل منهما ويجاري أيضاً طبيعة المنابت الاجتماعية التي يمدّ النظام جذوره فيها والتاريخ المؤسسي لهذا النظام.

الشباب: أحواله، موارده، أساليبه

يبين ما سبق – بين ما يبين – جسامة الاختلاف ما بين الصورة الفعلية التي اتخذتها حركات التغيير والصورة الافتراضية التي كانت تحتمي خلفها الأنظمة المتداعية وتروّج لها على أنها صورة محتومة لا بدّ للمعارضة التي تتربّص بالنظام أن تظهر فيها إذا ما تيسّر لها الظهور. في الصورة الفعلية، برزت كثافة الحضور الشبابي، المستجيب لقيادات عملانية من طرز جديدة تكوّنت في صفوف الشباب وبقيت، على الإجمال، خارج الانتماء إلى المعارضات التقليدية بما هو معلوم من تشكيلاتها وأحزابها. وقد اعتمد هؤلاء الشبيبة أساليب تعبئة وعمل جديدة استثمرت ما تمنحه شبكة الإنترنت والهواتف النقالة وكاميراتها من إمكانات، وخصوصاً ما تستقبله الشبكة العنكبوتية من "شبكات اجتماعية". هذا كله فرض نفسه إلى حدّ بعيد على أنه أسلوب الحركات الأبرز وطرزها المبتكر¹⁹. وقد كان يعكس خصوصاً ما للشريحة الشابة المتقدّمة في مضامير التعليم، الحاظية خصوصاً بإعداد تقاني رفيع، من نفوذ في الأوساط التي عبّأتها الحركة ودفعت بها إلى الشوارع والميادين. ولكن المنطلق إلى جسامة الدور الشبابي هو شباب المجتمعات نفسها أي غلبة الفئة العمرية الشابة على تكوينها السكاني. وهو شباب مميّز لهذه المرحلة، بالذات، من تطوّر البنى السكانية لهذه المجتمعات، أي للمرحلة التي شهدت انخفاضاً شديداً في معدّل الولادات ولكن لم ينته هذا المعدّل بعد إلى رفع متوسط السنّ وتقليص نسبة الشباب بالتالي. ما أفضى إليه انخفاض عدد الأفراد المتوسط في الأسرة الواحدة هو رفع سوية القيم الفردية وزيادة استقلال النساء خصوصاً. والحق أن هذه الزيادة الأخيرة سبب ونتيجة في آن: فإن استقلال النساء يقلّل من عدد الولادات وهذا التقليل يعزّز استقلالهن بدوره²⁰.

¹⁹ Filiu 2011, chap. 3

²⁰ Stora 2011, pp. 106-113.

ولا ريب أن في الأفاق المغلقة أمام فئات الشباب: من كان منهم رفيع الإعداد ومن كان متواضع القدرات (وهؤلاء هم الأكثرية الساحقة بحكم التدني في نوعية التعليم)، وكذلك في اضطرار من استطاع منهم إلى هجرة أخذت أبوابها تزداد ضيقاً، ما يفسر إطلاق الشباب لحركات التغيير وكثافة انخراطهم فيها. وبين ما يسجل في هذا المساق حضور المهاجرين في عملية التغيير، بسائر أطوارها، وهو ما أمكن بفضل وسائل الاتصال الجديدة التي نحت إلى التقليل من فاعلية المسافة وسهلت إنشاء شبكات لا تضمها وحدة أرضية. ولكن ميزان القيم المختل الذي اعتمدته الأنظمة القائمة في تقريب ذوي الكفاءات أو إبعادهم والهامشية التي حكم بها، في السياسة وفي المجتمع، حتى على كثيرين من الذين تبوأوا مواقع اجتماعية مرضية، هي ما يفسر انحياز أعداد وفيرة من هؤلاء إلى معسكر التغيير وتوليهم مسؤوليات حاسمة في حركات التغيير. إلى هذا لم يبق التجديد في هذه الحركات مقصوراً على الشكل وإنما بدت الشعارات والمطالب موسومة أيضاً بسمات مخالفة، إلى هذا الحد أو ذاك، لهيكل المطالب المعهود في كلام المعارضات التقليدية ولموازينه وأولوياته.

وقد تصدر شعار "الحرية" جميع الحركات وسما فوق المطالب من مضمّر ومعلن أو هو أجمّلها واشتمل عليها واستوى شرطاً لإمكان المطالبة أصلاً ولتحصيل المطالب، على أنواعها بالتالي²¹. ويصح اعتبار هذا التصدر أمانة للصفة الثورية لهذه الحركات، إذ إن شعار "الحرية" يستهدف مقتلاً من الأنظمة التسلطية. فيتعدّر عليها الأخذ به من غير تزييف لمعناه ولمندرجاته أو تفريغ له من جوهره. يتعدّر هذا الأخذ تحت طائلة الحكم على النظام بالتداعي العاجل أو الأجل. في المرحلة الثورية، كان شعار "الحرية" أيضاً شعاراً جامعاً تتلمّس فيه الأطراف، على اختلافها، إمكاناً لاحقاً لطرح مطالبها المميّزة لها، من سياسية واجتماعية، ولو كانت هذه المطالب المؤجلة أو غير المفعلة في المرحلة الثورية مطالب غير مؤتلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، وشعار "الحرية" نفسه.

من حركة التغيير إلى إنشاء البديل: اختلاف الحاجات

لا بدّ في كل حال، من وقفة أخرى عند الصفة الشبابية للحركات بما فرضته من أساليب جديدة للتعبئة والتحرك قائمة على الهاتف الجوال والإنترنت وما يتصل بهما من أشكال التواصل وبما تبع ذلك من ظهور لإمكان الفعل من خارج الأطر الحزبية المجربة ولإمكان الاستغناء عن شخصنة القيادة وعن الثبات المؤسسي للهيئات، إلخ²². يستدعي الوقفة الأخرى سؤال يطرح نفسه موضوعه مصير هذه الصفة الشبابية ووسائلها وأساليبها بعد إفشاء الحركة إلى هدفها

²¹ را. مثلاً: شفيق ناظم الغبرا: "الثورات العربية والحرية"، الحياة 10 نوفمبر 2011 ورا. مقارنة أخرى تشدّد على مركزية "الكرامة" في: West 2011, Prologue.

²² Filiu 2011, chap. 5.

الأول المعلن أي "إسقاط النظام" ... ولو ان ما "يسقط" فعلاً، في هذه المرحلة الأولى، ليس سوى القيادة الحاكمة التي يشفع سقوطها بتوجهات تتناول أركاناً أخرى، مؤسسية وعقدية وسياسية، للنظام بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. والسؤال المشار إليه مداره صمود هذه السمات واستمرار فاعليتها ومعها فاعلية شعار "الحرية" اللصيق بالنخب الشبابية نفسها بعد الإفضاء من مرحلة التغيير في السلطة الحاكمة إلى مواجهة الوقائع الأخرى: وقائع السياسة والمجتمع بما فيها وقائع تكوين السلطة الجديدة ومؤسساتها والعلاقات بين من كانوا أطراف الحركة الثورية، سواء أكانوا أصليين فيها أم ملتحقين بها، متأخرين إلى هذا الحدّ أم ذلك.

تلجأ القوى المتشاركة في الثورة إلى تشكيل تنظيمات سياسية جديدة، شبيهة لجهة هيكلها العامة وآليات عملها بالقديمة. وهو ما يمثل اعترافاً بأن وسائل بناء النظام الجديد، بأوسع المعاني، وكذلك حاجاته التنظيمية، إنما هي غير ما بدا صالحاً لـ "إسقاط النظام" القديم. فإن وجود هيكل ثابتة وهيئات ممتعة بالقدر المناسب من الاستقرار يعود فيفرض نفسه على أنه ضرورة لخوض معارك الانتخابات، مثلاً، ولصوغ البرامج العامة والقطاعية ومتابعة السعي إلى إقرارها وتنفيذها. ولقد ظهر ما يشي بذلك في مصر حيث أبدت القوى الشبابية توجساً من الإسراع في إجراء الانتخابات العامة بحيث لا يتيسر لها أن تعيد تنظيم نفسها على النحو المناسب للمرحلة الجديدة.

القديم وحضوره المستمر

تفرض التهيئة التنظيمية نفسها في غمرة تجاذب ونزاع لا بدّ منهما بين مختلف القوى المشكّلة للمجتمع السياسي الجديد. وهذان تجاذب ونزاع يعودان فيسيغان نوعاً من التفوق على القوى ذات التقاليد التنظيمية المجربة والقيادات ذات الخبرة السياسية. ولما كانت الفوارق بين هذه القوى تعود لتظهر للعيان، في هذه المرحلة، ولما لم يكن ولاؤها (أو ولاء بعض منها، في الأقل) مضموناً لأهداف التغيير التي أبرزتها المرحلة الثورية، فإن شعار "الحرية" نفسه، بما هو عنوان رئيس لحركة التغيير، لن يكون أبداً خارج دائرة الخطر. بل سيبقى الدفاع عنه وردّ الهجمات عنه والتصدي لمحاولات تزييفه أو تضيق نطاقه في التطبيق ولاخترال ما يتفرّع عن "الحرية" من حقوق و"حريات" مهمة مطروحة على الدوام.

يزيد من صحّة هذا التوقع أن قوى النظام القديم لا يزول نفوذها في المجتمع والسياسة بسحر ساحر ولا بجملة إجراءات تنظيمية أو احتياطات تشريعية. فهذه القوى (التي أخذ الشعور بفاعليتها يزداد في مصر، مثلاً، حيث بات يطلق عليها اسم "الفلول": فلول النظام القديم أو الحزب الحاكم في ظله) يسعها أن تعيد تنظيم نفسها، معتمدة مسميات جديدة وصيغاً جديدة. ويسعها، بالتالي، (إن لم يُحظر عليها ذلك) أن تخوض المعترك الانتخابي وما يتصل به أو يمهد له وأن تحاول ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً أن تفرض إجراءات تنتمي بمراميها إلى ما يطلق

عليه اسم "الثورة المضادة". وهي قد تجد، في المجتمع السياسي الجديد، أخلاقاً كانت قد ناصبتها العداء في ما مضى. فإن تراجع بعض من القوى السياسية عن أهداف كانت قد سلّمت بها، في المرحلة الثورية، أمر وارد دائماً.

ويشدد كثير من مثقفي الثورة في مصر اليوم على جنوح المجلس العسكري الذي تولّى مهمّات السلطة الانتقالية إلى ممالأة جماعة الإخوان المسلمين في نطاق مسعى لتأمين توازن سياسي يحفظ للقوات المسلّحة نفوذاً في النظام المقبل ورقابة عليه وإمكاناً دائماً للتدخل في عمله عند اللزوم. هذا ويسع القوى الإسلامية المنعوتة بالاعتدال، مثلاً، أن تنكص عن اعتدالها إذا هي شعرت بأن موازين المسرح السياسي الوطني تزكّي هذا النكوص (الذي قد يحصل نتيجة لصراع داخلي في الجهة المعنية) وتجعله صفقة رابحة.

وذاك أن الموازين القائمة بين القوى الماثلة على المسرح السياسي بتعدد مشاربها وبما يكتنف تنافسها من حرية ومن احتكام إلى الأصول الديمقراطية المرعية، إنما هي الضمان الذي لا غنى عن تفعيله وعن رعايته دائماً لتفادي الانتكاس إلى ما مضى أو إلى ما هو أسوأ منه. هذه الاحتمالات السلبية، على وجه التحديد، ترّجّح استمرار اللجوء، في غدوات الثورة، إلى أساليب التعبئة التي شهدتها المرحلة الثورية. فالأساليب المذكورة هي ما قد يلجأ إليه مدافعون عن الديمقراطية غير منتمين إلى الأحزاب كلما شعروا بضرورة التوجّه المباشر إلى الرأي العامّ ومواجهة الخطر على المكاسب المتحققة بالاحتجاج الجمعي. وهذا بالطبع مع العلم أن وسائل التواصل الجديدة تبقى مشاعاً للأطراف جميعاً.

مؤدّى هذا أن القوى الشبابية التي مثّلت صلب حركات التغيير وأبدت تعلقاً بالديمقراطية وبذلت تضحيات في سبيل إقامتها يفترض أن تحظى بكلّ دعم مشروع من الداخل والخارج حتى تتمكن من تعويض التواضع الذي تتّصف به وسائلها ومواردها عند الانتقال إلى مهمّات أكثر تعقيداً من التظاهر وأكثر احتياجاً من مهمّات مرحلة "إسقاط النظام" إلى الهياكل التنظيمية الثابتة والموارد المؤسسية والمادية.

مصير "الحرية" المعلق دائماً...

مؤدّى ذلك أن مصير الخيار الديمقراطي سيظلّ مطروحاً للبحث وللتجاذب سنين طويلة في الأقطار التي تنتصر فيها حركات التغيير. وسيظلّ الجواب المتعلق بهذا المصير رهن عوامل عدة من بينها أحوال القواعد الاجتماعية للديمقراطية وأحجامها وتحكّم قواها بحركة الموازين التي تنشأ بينها وبين قوى النظام القديم وقوى تقليدية أخرى مرشحة للنكوص عن الخيار الديمقراطي أي، بالدرجة الأولى، عن الصراع السلمي على السلطة والتقاسم السلمي لها وعن تداولها السلمي أيضاً بحسب ما تملّيه القواعد الدستورية. من بين العوامل المتحكمة بمصير

الخيار الديمقراطي أيضاً تمكّن النظام الجديد من معالجة مشكلات وطنية واجتماعية معلومة أحجامها في سائر الدول التي انتصرت فيها حركات التغيير أو ما تزال جارية. والجواب نفسه سيبقى رهناً، على صعيد آخر، بإنشاء نظام إقليمي (أو مناخ، في الأقل) يسعف في ترسيخ الخيار الديمقراطي... أو يحول دون رسوخه. وهذا فضلاً عن مواقف النظام الدولي وأقطابه من التجارب الجديدة وهي مواقف يفترض ألا يقتصر مفعولها على الدائرة المعنوية العامة بل أن تتجسّد في مبادرات دعم تنموي وسياسي محدد أيضاً. هذه كلها عوامل تحتاج إلى تهيئة من القوى الديمقراطية وموازريها في الداخل والخارج وإلى متابعة.

ومن البيّن أن معظم هذه العوامل يردّنا بدوره إلى الفوارق الماثلة ما بين الحالات التي نعرض لها هنا. فالأقطار التي نتناول تجاربها الجديدة لن تكون سواسية في ثبات خطاها وهي تستكشف الأفق الديمقراطي. تركت الماضي ليست على الدرجة نفسها من الثقل. وكذلك الموارد المادية المؤهّلة لدعم الديمقراطية السياسية بسياسة اجتماعية مبادرة وفاعلة تتجه نحو إصلاح أعطال الماضي وسدّ ثغراته ويقيض لها استقطاب الدعم الاجتماعي للنظام الجديد: فهي (أي الموارد) تختلف ويختلف معها هذا كله من مجتمع إلى آخر. وليس من شك في أن وفرة الموارد البشرية (والمعرفية خصوصاً) في هذا المجتمع أو ذاك إنما هي محرّك حاسم لتنمية الطلب الاجتماعي على الديمقراطية ولتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الأخيرة، بالتالي²³. ولا يستوي بلد "متطوّر" بهذا المعنى بالذات مثل تونس أو مصر وبلد مجرّد، بقدر ما يستقيم التجميد، على نظام علاقاته الأولية مثل ليبيا أو اليمن.

مع ذلك لا يمكن ألا نلاحظ أن نمو الشرائح المتعلمة في الجيل الشاب كان صاعقاً، في جميع هذه الحالات²⁴، في خلال العقد المنصرم وأن هذا النمو بالذات يتصدّر حقل الانتباه عند البحث في المنطلق الاجتماعي لما شهدته أو تشهده هذه المجتمعات من مدّ تغيير. هذه الفوارق بين الحالات تمنح وجهة لسؤال تردّد كثيراً في هذه الشهور الأخيرة: هل ما هو جار "ثورات" مستوفية الشروط لاستحقاق هذه التسمية أم يجب البحث لها عن تسمية أخرى؟ المؤكّد أن هذا السؤال لا تنحصر وجاهته في نطاق المصطلح. والمؤكّد أيضاً أن الجواب عنه لا تستوفيه وقائع تغيير القيادة الحاكمة وحدها وإنما هو جواب متحرّك، مائل في أفق الحركة كلها وفي وعودها. فنقتضي الإجابة مدى زمنياً يصبح التقويم في نهايته أمراً ممكناً. وهي قد تكون، في نهاية المطاف، إجابة مختلفة باختلاف الحالات.

²³ Touraine 1994, 3eme partie, chap. 1.

²⁴ را. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2007... (ملخص تنفيذي).

IV

في أدوار الخارج

فإذا نظرنا الآن في مواقف الخارج من حركات التغيير التي نتناول وإلى أدواره فيها، بوصف هذه المواقف والأدوار كاشفاً آخر للاختلاف ما بين الحركات المذكورة في ما يتعدى ظاهرة "العدوى" وفي ما يتعدى أيضاً ظاهرة التشارك المعلن في التطلع الديمقراطي بقيمه العامة المعروفة، فإننا نقع في المواقف والأدوار تلك على ما يردّ الاعتبار السياسية، أي مصالح الدول والكتل وحسابات الربح والخسارة، من أوسع الأبواب، إلى ساحة قد تبدو، للوهلة الأولى، مكتظة بالمبادئ الثابتة. ففي ليبيا، غلب الإقدام والمبادرة على الموقف الدولي بالرغم من وجود معارضة روسية وصينية لهذا الإقدام ستعود إلى الظهور بمزيد من الفاعلية في الحالة السورية. هكذا تولّى الناتو بدأب جوي استغرق أشهراً لتجنيب حركة التغيير سحقاً كارثياً من جانب النظام. وقد بدا هذا التدخل أحياناً متجاوزاً من وجوه عدّة حدود التفويض الدولي الذي جرى بموجبه²⁵. وقد أمكن لذلك أن يفضي دون أن يثمر تعثراً سياسياً للمهمة ووصل المقاتلون الليبيون بمؤازرة التدخل الدولي إلى غايتهم الأولى وهي إسقاط القذافي وحكمه.

بخلاف ذلك أفضى التدخل الخارجي (وكان عربياً خليجياً، هذه المرّة) إلى سحق الحركة البحرينية سحقاً فظاً من غير اعتبار لصفاتها السلمية ولا لشبهها، لهذه الجهة، بحركات أخرى كانت الدول الخليجية قد أيدتها وبذلت لها أنواعاً مختلفة من الدعم. وكان التعليل، المعلن أو المكتوم، "شيعية" الحركة البحرينية والتحسّب من أن تتحوّل كلّ زيادة للوزن الشيعي في السلطة هناك إلى خرق إيراني لـ"نظام" الجانب العربي من الخليج. وفي حالة اليمن بقيت المبادرة الخليجية المكرّسة بقرار دولي تواجه مداورة دؤوبة من جهة رأس السلطة الحاكمة. هذا فيما تعدّر، إلى الآن، التوصل إلى قرار دولي يجبه القمع الدموي الجاري في سورية من ثمانية أشهر. فأنحصرت المواجهة الخارجية لهذا القمع بعقوبات لم تظهر لها، حتّى الآن، فاعلية يمكن التعويل عليها في تغيير خطة النظام القائم. وهذا مع العلم أن موقف المجموعة العربية بدا، في جميع هذه الحالات، مؤثراً في درجة التعبئة الدولية لحماية المدنيين أو لنصرة المطالب المتصلة

²⁵ أبرز من أدلى بهذا التقدير وزير خارجية روسيا لافروف في أواخر أيلول 2011.

بالحقوق والحريات العامة. وقد اختلف هذا الموقف بين حالة وأخرى في درجته وحتى في وجهته. فكانت دلالاته الحقوقية في البحرين، مثلاً، معاكسة لدلالاته الحقوقية أيضاً في ليبيا. وهو قد لبث على قدر من الالتباس في اليمن أملاه التمسك السعودي برأس النظام هناك وتطور ببطء مريب في سورية حتى انتهى إلى قرار بدا صاعقاً بتعليق عضويتها في الجامعة. وهذا قرار له، على المستوى الدولي، ما بعده - لا ريب - إذا كان للخطة التي يعبر عنها أن تثبت.

سياسة المصالح تمتحن سياسة الحقوق

لا يعني ذلك أن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي يرفعها المجتمع الدولي وتتبعه، بقدر من التردد، في بعضها المجموعة العربية، قيم لا فاعلية لها. وإنما يعني ذلك أن هذه القيم باقية في حال توتر طرفه الآخر مصالح الدول وأن هذا يغلبها في حالات ويخذلها في حالات أخرى. يعني ذلك أيضاً أن الحساب السياسي المتعلق بإمكان التدخل الدولي أو بعدمه أو المتعلق بما هو ممكن أو "مناسب" من صيغ لهذا التدخل وبما هو متعذر أو "غير مناسب" منها يبقى متحكماً في البعد العملي الذي يكتسبه التعلق الدولي المعلن بحقوق الإنسان وبمبادئ الديمقراطية.

في جميع الحالات، تبدو الأدوار الخارجية بالغة الأهمية، سواء ما تميّز منها بالإقدام وما تميّز بالإحجام. وهي قد تبدت متحركة تواكب تطور حركات التغيير في الداخل وردود الأنظمة المستهدفة عليها ويراقب الأطراف فيها بعضهم بعضاً. وهذا في منطقة ضربت فيها رياح التغيير أنظمة متعارضة المواقع في المنازعة الإقليمية الدولية العامة. والمثال الأهم بهذا الصدد هو مثال التعارض بين الموقعين الإقليميين-الدوليين لمصر مبارك ولسورية الأسد. فقد كان على المجتمع الدولي بموازينه نفسها أن يتعامل وحالتين مثلت إحداهما ركناً في المنظومة الموالية للسياسة الغربية والحاذية، خصوصاً، بدعم أميركي حيوي للنظام القائم ومتعدد المجالات والوجوه ومثلت الأخرى ركناً في حلف إقليمي مناوئ للمنظومة المذكورة هو الحلف الإيراني السوري وهو لا يضم سوى دولتين ولكنه يستقطب على صعيد المنطقة ولاء قوى منظمة وأخرى غير منظمة وله مواطن نفوذ لا يستهان بها في المجتمع السياسي في بعض دول المنطقة بما فيه الأوساط الحاكمة.

هذا التعارض لم يمنع المعسكر الغربي، وفي مقدّمه الولايات المتحدة الأميركية، من اعتماد موقف يمكن اعتباره واحداً في ملامحه العامة من الحركتين وهو موقف اعتراض على القمع يعدّ هذا الأخير مفقداً للنظام شرعيته وموقف تدرّج، من ثمّ، نحو دعوة القيادة الحاكمة إلى الرحيل. بل إنه يسعنا القول إن الموقف الغربي المعادي لمبارك كان أسرع تطوراً نحو التخلي من الموقف حيال الحكم السوري وهو قد اتّسم بتمهّل واضح وبقدر من التردد. وهذا مع أن مبارك هو حليف "الغرب" وليس الأسد. ولا ريب أن صورة الحركة في داخل كل من

البلدين كان لها فعلها في الموقف الغربي هنا وهناك. فقد استطاعت الحركة المصرية أن تفرض لنفسها مركزية تجلت في احتلالها قلب القاهرة وفي إفلات أحجامها الجماهيرية من كل عقال. هذا فيما اتسمت الحركة السورية بالانتشار بين بؤر عديدة متفرقة في المناطق وأزمها القمع، فضلاً عن عوامل أخرى أثبت أثراً، بالبعد عن وسط المدينتين الكبيرين: دمشق وحلب، وقد ذكرنا ذلك. فكان أن ظلّت هاتان إلى اليوم واجهة يستعرض فيها النظام القائم استمرار الحياة "الطبيعية" وساحتين لتظاهرات تأييد تولّت السلطة التعبئة لها على الغرار المعهود.

تجديد في النظام الإقليمي؟

هذا وتشير وقائع المواقف والأدوار الخارجية في ما حسم وفي ما لا يزال جارياً من حركات التغيير إلى مثل النظام الإقليمي واحتمالات التغيير فيه والخريطة الجديدة للتحالف والتنازع في المنطقة في قلب الهموم التي تحرك الأطراف الدولية المتابعة لحركات التغيير في المنطقة والمتدخلّة فيها. وما يزال علينا الانتظار مدّة من الزمن قبل أن تتكامل عناصر الصورة الجديدة لهذا النظام الإقليمي ولما يتحكم فيه من علاقات وموازين قوى ولما يوجّه إدارته من نزاعات ومصالح. وما تتمّ عنه الحركات الجارية إلى الآن، في هذا الصدد، بالغ الأهمية. من ذلك تركّز الحركات على الداخل، أي على التغيير الهيكلي للنظام السياسي، واستبعادها شعارات قومية عالية الجرس كانت ترفعها بعض فصائل المعارضة التقليدية. ومن ذلك (وهذا يكمل النقطة السابقة) تقبّل هذه الحركات بل طلبها أنواعاً من المساندة الغربية (وصلت في الحالة الليبية إلى التدخل العسكري من جانب حلف شمال الأطلسي) وعزوفها بالتالي عن الرفض المنتظم للأدوار الغربية في شؤون المنطقة أو، على الأعمّ، عن رفض أدوار يتولاها المجتمع الدولي ما دام الغرب يمسك دفة قيادته. من ذلك أيضاً ابتعاد هذه الحركات عن تحكيم المسألة الفلسطينية بما هي منشأ للخصومة أو مسوغ للتحالف، في سياساتها الخارجية. وهو ما يشي بحمل كلّ من هذه الحركات دولتها ومجتمعها على محمل الجدّ كلياً. وهو ما لا يعني تخلياً عن فلسطين ولا إضعافاً ينجم عن تغلب هذه الحركات لقضية الشعب الفلسطيني. وهو ما لا يعني الاستكانة، بالتالي، للصلف الإسرائيلي والاستهانة بإسرائيل بأيّ تصدّ محتمل لتعدّياتها على الفلسطينيين وعلى أرضهم. وكان هذان الصلف والاستهانة ما ميّز السلوك الإسرائيلي في السنوات الأخيرة وأبرز اطمئنان حكومات اليمين في إسرائيل إلى ثبات قواعدها الانتخابية، وهذا اطمئنان يعزّزه الصلف والاستهانة المشار إليهما ويعزّزه أيضاً اشتداد التعويل الأميركي على الحليف الإسرائيلي في خضمّ المحنة العراقية والصراع مع إيران.

في ظلّ حركات التغيير الجارية، ظهر من المثال المصري (وهو الأهمّ) أن استعادة القوى المشكّلة للمجتمع السياسي إمكان الحركة لا يسعه إلا أن يفعل النصيب المصري في دعم الفلسطينيين وقضيتهم، عند كل محطة، وأن يستردّ لمصر دوراً في هذا المضمّار كان قد نوى في العهد الراحل. فيستبعد مظاهر رضوخ للعتوّ الإسرائيلي كان عهد مبارك قد تميّز بها. نقول

هذا من غير غفلة عن ضخامة المشكلات التي تجرّها مصر من المرحلة المنفضية وعمّا تملّيه معالجة هذه المشكلات من طلب لمعونات غربية يتعدّر تحصيلها في مناخ عداء للغرب ولمصالحه وخياراته في المنطقة العربية.

ولعلّ في عودة الاحتجاج الاجتماعي إلى إسرائيل نفسها على نطاق لم يشهد العقد الماضي شبيهاً له ما يمهد لتغيير سياسي في الدولة العبرية يجعل هذه الأخيرة أقدر على التفاعل المتّزن مع المحيط الإقليمي الذي باشرت إنشائه، على نحو ما، حركات التغيير العربية. ولكن دون هذا التفاعل عقبة كأداء هي التمسك الحاسم في أوسع أوساط الرأي العامّ الإسرائيلي بالاستيطان وبالمستوطنين. وهو ما يعني أن المسألة الفلسطينية ستبقى، في المدى المنظور، عقبة دون رسوّ التوجّه العربي الذي تمثله حركات التغيير على مصالحة تاريخية للمعسكر الغربي أو لقيادته الأميركية في الأقلّ.

بين ما تنمّ به حركات التغيير الجارية، أخيراً، نوع من الإعراض عن الهوية "القومية" بما هي شرط شارط لتقبل دور إقليمي ما في مسألة من المسائل العربية. فهذا الشرط لم يفرض نفسه في تحديد المواقف من التدخّل التركي في سوريا، وقد تدرّج نحو مساندة ذات أهمية للمعارضة، ولا من التدخّل الإيراني في البلاد نفسها بما هو سندّ أوّل للنظام القائم. ويستكمل هذا التقبّل لأدوار إقليمية غير عربية ما يظهر من إقرار في كلام الحركات الجارية بالمساواة في الحقوق بين مواطني الدولة الواحدة دون اعتبار للهوية الإثنية ومن استعداد مبدئي للنظر الإيجابي في أمر ضمانات تطلبها الأقليات القومية. هذا كله يشي بلامح أولية لما سمّيناه نظاماً إقليمياً جديداً ما تزال صورته الثابتة بعيدة على إمكان التوقع الجادّ ولكن حركات التغيير الجارية تقرّبه، على ما يظهر، أو هي لا تستبعده في أدنى تقدير.

صغار المنطقة وكبارها

هذا ولا يكتمل البحث في أدوار الخارج وفي احتمالات الإفضاء في المجال العربي إلى نظام إقليمي جديد قد لا يكون عربياً حصراً من غير الإمام بما يؤمل أن تؤدّي إليه السيادة الاجتماعية والسياسية للمبدأ الديمقراطي في هذا المجال نفسه من تصويب لعلاقات لم تكن مستقيمة تاريخياً ما بين الأطراف الكبيرة أو القوية في المنطقة والأطراف الصغيرة أو الضعيفة. فإن بين الدول العربية تاريخاً من الخروق الدؤوبة بعضها لسيادة بعض ومن استتباع بعضها جماعات أو تشكيلات في بعض آخر وتوجيهه على نحو يؤذي السلم الداخلي أو الاستقرار السياسي في هذه أو تلك من الدول ومن النشاط الاستخباري لهذه الدولة في تلك وتنفيذ أعمال تآمر وعنف فيها تستهدف أفراداً أو جماعات أو تستهدف سلطة الدولة نفسها، إلخ. لا ريب أن هذه المسالك لن تزول بسحر ساحر. ولا شكّ أن دولاً ديمقراطية تقدم، هي أيضاً، على ما يشبه هذا، هنا أو هناك. ولكن لا شكّ أيضاً في أن الديمقراطية بما هي منظومة قيم وقواعد

للسلوك الاجتماعي، إلى كونها نظاماً سياسياً للحكم، تجد لها صدقاً في النظام الإقليمي الذي يضم أطرافاً تأخذ بها. وهي بذلك تمثل قيداً على النوع المشار إليه من التصرفات بين الدول وتزرع، على وجه الإجمال، إلى الحد منها.

فعلى صعيد الأنظمة، تسعف الشفافية التي يفترض أن تحلها الديمقراطية، إلى هذا الحد أو ذلك، محل الصفاقة وتقاليد التآمر التي تجري عليها أنظمة الاستبداد، وتسعف المحاسبة التي تفرضها الديمقراطية أيضاً وتيسرها الشفافية في الحد من العبث السياسي في الجوار بوسائل غير مشروعة. وحين تجاوز القيم الديمقراطية هياكل السلطة لتنتشر في تضاعف المجتمعات يزداد هذا المنحى ثباتاً ويمسي أكثر صعوبة تقبل الأفعال العدوانية أو التأميرية من دولة في أخرى. ويسعنا أن نضرب مثلاً في هذا الموضوع هو الفارق بين العلاقات اللبنانية السورية من جهة والعلاقات البلجيكية الفرنسية من الجهة الأخرى. فبينما حفلت المرحلة المعاصرة بألوان مختلفة من التدخل السوري في لبنان توسلت قوى وشخصيات لبنانية وأضرّت باستقرار لبنان الأمني حيناً والسياسي أحياناً، بقي متعذراً تصوّر إقدام الحكومة الفرنسية على خوض معارك سياسية، ناهيك بالمعارك المسلحة، في بلجيكا بتوسط الوالون البلجيكين أو بتغطية سياسية منهم. يمنع حصول ذلك النظام الأوروبي القائم ولكن تمنعه أيضاً منظومة القيم الديمقراطية السائدة في المجتمعات الأوروبية والمتحكمة (دون أي افتراض للكمال في هذا الشأن) في تكوين أنظمتها السياسية وفي سلوكها.

عليه يؤمل من غلبة القواعد الديمقراطية في السلوك الوطني ومن ثمّ الإقليمي أن تفضي إلى تحسين ما للحال السائدة لهذه الجهة أيضاً. يؤمل أن توفر هذه الغلبة قدراً من الحماية للمجتمعات الصغيرة الحساسة والمجتمعات الفقيرة (وإن تكن كبيرة) في هذا المجال العربي من ضغوط طالما أفضت بها إلى التفكك أو إلى التآزم. وكانت (وما تزال) تمارسها عليها قوى صاعدة أو غنية في المنطقة يسعها، بالنظر إلى ما تنصرف به من موارد مادية ومعنوية، أن تسخر بعضاً من المكونات الأهلية أو السياسية للمجتمعات المشار إليها لخدمة خياراتها العامة ومطامحها الإستراتيجية.

قواعد اللعبة قبل مضامينها

إذا كان ما سبق كله يشدّد على الفوارق بين الحالات مبرزاً التغيرات التكويني بين جبهات القوى المتواجدة في كل حالة والاختلاف بين حركات المواقف الخارجية التي تكتنف هذه الحالات أيضاً، فإن ما يبدو جامعاً لحركات التغيير التي شهدنا ونشهد إنما هو غلبة المضمون السياسي أي، على التحديد، الطرح الديمقراطي، على لغة هذه الحركات وشعاراتها. فقد بدا تغيير النظام السياسي مطلباً مركزياً تنقلت به عبارة واحدة هي شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" بين بلاد وبلاد. وبدا أيضاً أن ثمة قدراً معتبراً من التشابه، على مستوى المبادئ العامّة، في الأقل، حاصلًا بين التشكيلات المتصورة للنظام المطلوب، وهذا في ما يتعدّى الفوارق المؤكدة بين الحالات وفي ما يتعدّى اختلاف التصوّرات أيضاً بين القوى الضالعة في كل من حركات التغيير. وهو ما ينمّ بالوحدة الأساسية لمفهوم النظام الديمقراطي وبوظيفة المجانسة التي يتولاها هذا النظام، وهو ينتشر في مدى العالم، بين المعايير الناظمة لتكوين مؤسسات الدول ولعملها.

وأما المطالب الاجتماعية الاقتصادية فبدا أنها مؤجلة أو مرهونة بنشوء نظام جديد جاذب غير نابذ، "يصغي" إلى المجتمع وليس إلى أوساط وجماعات مغلقة أو شبه مغلقة تحتمي بالسلطة وتوزّع موارد الفساد وتوسّع نطاقه باطراد. كان ثمة ما يشي بنوع من التفاهم الضمني بين الأطراف في كل حركة مؤداه أن تغيير قواعد اللعبة هو الغاية وأن اللعبة الجديدة هي ما يسمّى على وجه التحديد "اللعبة الديمقراطية" بقواعدها المعلومة وأن كلّ أمر آخر قد يمثّل مطلباً لفئة معلق الإمكان على الأخذ بهذه القواعد وتكريسها²⁶. لا يمنع هذا وجود هويّة أو هويّات "اجتماعية" (أي طبقية أو قطاعية، مثلاً) للحركات الجارية وللأنظمة الجديدة. ولا يمنع أيضاً وجود أهداف أو خطط سياسية تتعدّى اعتماد بنى الديمقراطية وتفعيل معاييرها... بل يمكن أن تكون الأهداف – في حالة بعض القوى – معادية للمبدأ الديمقراطي نفسه، غير قابلة بالسعي إليه إلا كرهاً وأملاً في أن يسعف هو نفسه على بلوغ مخرج منه.

²⁶ ماضي، أول يوليو 2011.

إرث الأنظمة الراحلة والأصول الاجتماعية لجمهور "التغيير"

ولعلّ أرجح تشخيص للأصول الاجتماعية لجمهور حركات التغيير هو ذلك الذي يرى صلب هذا الجمهور في الجيل الثاني (أو يزيد) من موجات الهجرة الريفية، أي في الذين أصبح انتماؤهم إلى المدن ناجزاً واستدخلوا قيمها السياسية وحظيت نسبة كبيرة منهم بالإعداد الذي يترك الريفيون أرضهم لدواعٍ بين أهمها توفيره لأولادهم. ولكن لم ينجز معظم أبناء هذا الجيل ما يرون أنفسهم يستحقون إنجازَه من أهداف. فلا استقرار في أكثر الأعمال تواضعاً تحقّق لمن لم يحصل إعداداً رفيعاً ولا الذي حصل هذا الإعداد وجد فيه ضماناً لعمل يكافئ مستواه أو حصانة من البطالة، في الأقل. وفي جميع الحالات، بقي الجيل الشاب في الهوامش، يشعر أن ليست له أدنى كلمة في الشؤون التي تحدّد مصيره. فلا الانتخابات لها معنى أو فاعلية ولا التنظيمات المهنية أو المدنية، على الأعمّ، منكبّة فعلاً على رعاية المصالح التي وجدت لرعايتها ولا سائر قنوات التعبير والاحتجاج مفتوحة²⁷...

وحتى الهجرة ضاقت أبوابها بعد أن بلغت البلاد المستقبلية قدراً من الإشباع ثم ألزمت الحرب والأزمة العالمية في السنين القريبة الماضية نسبة من المهاجرين بالعودة إلى بلادهم. وما ازدادت وطأته على المقيمين وعلى العائدين، وهم يبحثون عن مخرج من ضائقهم، أن تحوّلات الأنظمة جعلتها أكثر بعداً عن حماية المفنكرين إلى حماية اجتماعية. فقد توثّق الحلف، في العقد الأخير، بين دوائر للسلطة ازدادت تركّزاً وضيقاً ودوائر للاستثمار الخاص وضعت يدها على الكثير مما كان تحت يد الدولة من مرافق الخدمة والإنتاج. واستبدل تسلّط بيرقراطية الدولة على المرافق المنتجة استنثار شبكات أخطبوطية يتداخل فيها النفوذ السياسي والمصالح المالية. وكانت إزمات التكيف الهيكلي قد أفضت إلى إبطال الكثير مما كانت العهود السابقة قد أقرته للعاملين من ضمانات وحقوق. فافترت الهامشية السياسية لعموم المواطنين بالانكشاف الاجتماعي والهشاشة المعيشية لجمهورهم الأعظم²⁸.

على صعيد الواقع القائم، يعني هذا أن السلطة الثورية، حيث تنشأ، تراث مشكلات مهولة مردّها الأول إلى النهب والفساد وسيادة المضاربة من عقارية وغيرها وفوضى التشريع والإدارة الماليين للدولة وترث، على صعيد التطلّع، حاجات ضخمة ومتشعبة لجمهورها، أي لجمهور المواطنين الأعظم، تتعلّق بالعمل وبالسكن وبالأمان الاجتماعي وبسائر البنى التحتية ومرافق الخدمة العامة. ولا يجاوز تغليب شعار "الحرية" وتأجيل هذا النوع من المطالب، في المرحلة الثورية، أن يمهداً لعودة قوية مؤكدة للمطالب الاجتماعية تواكب بناء المؤسسات السياسية الجديدة وتسعى إلى التأثير في ما سيوضع ويعتمد من سياسات للدولة يملّي وجهتها العامّة تشكيل القوى التي ستؤول إليها مقاليد الحكم، في كل حالة.

²⁷ را. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الفصل السابع.

²⁸ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، الفصل الثالث.

بين الممالك و"الجمالك"...

على التعميم، بدت "الجمهوريات" المولودة، في الأصل، من انقلابات عسكرية أكثر تعرّضاً لرياح التغيير من "الممالك" أو "الإمارات" الوراثة. وهذا مع العلم بأن هذه الأخيرة، وإن تكن غير متماثلة الأنظمة ولا التقاليد ولا الإمكانيات المالية، كانت تعتبر، على الإجمال، أكثر "تأخراً" على الصعيد السياسي من "الجمهوريات" التي نشأت على أنقاض بعض "الممالك" أصلاً وانتصبت في الساحة القومية تحت بيارق "الثورة" و"التحرّر" و"التقدّم" وما شاكل من قيم وشعارات. وفي مواجهة الموجة التغييرية الجارية، اضطرّ معظم الأنظمة الوراثة إلى اتّخاذ تدابير جاءت متفاوتة العمق لملاقاة حركات ظهرت بوادرها فيها أو بدت متوقّعة. فاتّخذت إجراءات دستورية في المغرب وفي الأردن وجاءت في الحالة الأولى أعمق أثراً في نظام الحكم منها في الثانية إذ انطوت على تكريس واضح للحريات الديمقراطية وعلى تعزيز للسلطة المنتخبة وعلى نوع من الانسحاب المقابل لسلطة الملك من دائرة الممارسة الجارية للأحكام وحصر لها في دائرة القرارات المفصلية مع استمرار الإقرار بالرمزية الدينية والوطنية العليا لشخص الملك. وقد جرى هذا في بلاد متوفرة على تقاليد عريقة في التنظيم والعمل الحزبيين والنقائبيين وعلى تاريخ عريق لمنظومة الدولة وعلى حياة ثقافية مميزة الثراء وعلى... تقاليد قمع شرس للمعارضة، أيضاً، عمد الملك الحالي إلى الخروج عليها والعمل لمداواة آثارها. ولقد أقرّت الإصلاحات الدستورية في استفتاء.

هذا بينما غلب القمع، في الأردن، على مواجهة النظام القائم للحركة الإصلاحية وبقي ما اعتمد من إصلاحات دون المطلوب من جانب التشكيلات المعارضة والجماعات المتظاهرة. وبدا أن البلاد باقية، إلى أجل غير معلوم، في حال من فقدان الاستقرار الحكومي سببه الحدود الضيقة المفروضة على عمل الحكومات وافتقاد هذه الأخيرة إلى توافق كافٍ على برامجها وسياساتها. وفي المملكة العربية السعودية، جبهت احتمالات الاضطراب في أثر حركات التغيير الجارية في الجوار بالإعلان عن برامج إنفاق ضخمة وبتهديد شيعة المنطقة الشرقية الذي أظهروا تمللاً باعتبارهم لاحقين، لجهة الولاء، بالجار الفارسي وليس بالوطن السعودي وبالمضي في الاستجابة البالغة الحذر والبطء لضغوط المراجع المهمة بحقوق الإنسان والمرأة. فقد أقرّت للنساء حقوق انتخاب وترشيح لعضوية مجلس الشورى والمجالس المحلية.

يجد هذا الصمود النسبي للممالك والإمارات بالقياس إلى ما بدا من هشاشة الأنظمة الجمهورية تفسيراً أولياً في كون هذه الأخيرة قد سلبت من الشعب سلطة كانت له مبدئياً وقدّمت في بداية مطافها تسويغاً لهذا السلب في "القضية الوطنية" وما تقتضيه من فاعلية في مواجهة "الأعداء" وفي ضرورات أخرى تتعلّق بالأمن وبالنمو الداخليين وبالعدل الاجتماعي. وهو تسويغ راح يسقط، عبر السنين، على أكثر من جبهة. فانزاح غطاء الأيدلوجية الوطنية أو القومية لينكشف عن تسلّط عائلة وأجهزة وزبانية. وبات يعتور ما يواصل رأس السلطة تقديمه على أنه "قضية"

تلفيق وتهالك فاضحان. وحيث سحبت "القضية الوطنية" رسمياً من التداول على أنها عماد النظام، لم يحل محلها نموذج تنموي يجذب فئات جديدة ويضمها في دورته موسعاً بها قاعدة النظام. وإنما اعتمد نموذج يركّز الثروة في أيدي أقل عدداً ويوسع دوائر النخب والاستبعاد ملقياً إليها بالمزيد من الفئات والشرائح. وهو ما ضرب بالتدرج أساس الشرعية الجمهورية التي كانت تحظى بها هذه الأنظمة²⁹.

مبدآن لـ "شرعية" السلطة

في الفئة الوراثة من الأنظمة، يتشكّل أساس الشرعية على نحو مختلف. فالسلطة هنا ممثلة أصلاً في عائلة ولا تستمدّ شرعيتها من القبول الشعبي الراهن بل من التقليد. وهي، حيث يغلب النموذج الريعي في تمويل المجتمع والدولة، مولجة أولاً بتوزيع الريع بعد أن تقتطع شطراً منه للجماعة الحاكمة وتكرّس شطراً آخر لأجهزة السلطة المختلفة وللخدمات الاجتماعية والتنمية. وهي لا تطلّ على المجتمع بوصفه "شعباً" أي جماعة لمواطنين بل بوصفه تشكيلاً من الوحدات التقليدية (القبائل، الطوائف...) وباعتبارها محكمة في العلاقات بين أطرافه هذه. وما تستند إليه وظيفة التحكيم هذه وتستمدّ منه شرعية استمرارها، إنما هو ميزان قوى تقليدي ضارب في القدم إلى هذا الحدّ أو ذاك وتنبجس الرئاسة والمكانة فيه من اعتبارات تراتب معنوي (النسب، الواجهة الدينية) ومن الثروة ومن السيف أيضاً أي من قوّة ظهرت في ظرف تاريخي مؤسس. وحيث لا يمثل جني الريع وتوزيعه عاملاً غالباً في التأسيس لشرعية السلطة، تبرز وظيفة التحكيم بين أطراف المجتمع التقليدي، بما هي ضرورة، على أنها مصدر تاريخي لهذه الشرعية، وقد تمّ تنظيم أدائها (أي الوظيفة) بنتيجة مخاض تاريخي محدّد أيضاً³⁰.

لا يستبقي تطوّر المجتمعات المعاصر هذا التقابل بين النموذجين الجمهوري والوراثي على حاله التي كان عليها عند تأسيس الدول. فإن عوامل بالغة الأثر منها التعليم وتوسّع العلاقات الرأسمالية في الإنتاج وفي التوزيع ومنها الهجرة الريفية ونموّ المدن ومنها نموّ بيرقراطية الدولة نفسها وتوسّع أجهزتها وتكاثرها بما فيها القوّة المسلّحة، إلخ... تفضي كلّها إلى امتحان التشكيلات الاجتماعية التقليدية وتحويل قيمها وأنظمتها وتقليص سيطرتها على أعضائها والحدّ من استنثارها بمفاتيح النفوذ والسلطة في المجتمع. على الضفة الأخرى، تستبقي هذه التشكيلات

²⁹ Stora 2011, pp. 85-90

³⁰ Chehabi & Linz 1998, pp. 22, 27, etc.

ورا. مثلاً بشأن القبائل والدولة و الشرعية التقليدية في السعودية:

Joseph Kostiner: "Transforming Dualities: Tribe and State Formation in Saudi Arabia" in Philip Khoury and Joseph Kostiner (Ed.) 1991: *Tribes and State Formation in the Middle East*, University of California Press, pp. 236, 247-248.

قدراً من النفوذ في ظل الجمهورية بما هي شبكات للتكافل الاجتماعي ولحماية الأفراد والوحدات الصغرى في وجه سلطة الدولة وفي وجه قوى اجتماعية أخرى سواء بسواء. وهو ما تعود الأنظمة التسلطية إلى التعويل عليه وهي تنكص من المرتكز الجهازي- الحزبي إلى المرتكز العائلي (والطائفي أيضاً حيث يلزم)³¹.

على هذا الصعيد إذن، لا يمثل النظام السياسي، بحد ذاته، فاعلاً من جهة واحدة في تنظيم المجتمع يعيد صوغ هذا التنظيم بحسب مقتضيات تماسكه وإنما يملئ المجتمع من جهته أيضاً على أهل النظام مروحة التوجّهات التي يسعهم تبني هذه أو تلك منها. وفيما يتّصل بالتقابل بين الأنظمة الجمهورية التي عرفت أهمّ حركات التغيير الجارية والأنظمة الوراثية التي أثبتت بعض الحصانة في وجه هذه الحركات، لا يردّ الفارق إلى طبيعة الصلة ما بين صورة النظام السياسي وصورة التشكيل الاجتماعي بقدر ما يردّ إلى وفرة ما يتصرّف به بعض الأنظمة الوراثية من موارد وإلى السمات العامّة للتشكيل الاجتماعي ولقواعد عمله في الأقطار ذات الأنظمة الوراثية أيضاً.

فحيث يشكّل الربيع النفطي مصدراً رئيساً لتمويل الدولة والمجتمع وحيث تكون اليد العاملة الوافدة هي عماد الدورة الاقتصادية الأولى وهي، إلى حدّ مرموق، عماد بيرقراطية الدولة نفسها، وتبقى هذه اليد العاملة مبعدة عن أي دور سياسي يقابل دورها الاقتصادي والإداري والفني، تختلف قواعد اللعبة كثيراً عما هي عليه في اقتصاد أساسه الإنتاج لا الاستخراج ومجتمع يتولّى بنفسه إنتاج معاشه، إذا جازت العبارة. وكلما اقترب المجتمع ذو الدولة الريعية، بسبب من حجمه وتكوينه، من سوية المجتمعات غير الريعية، أصبح عرضة لصراعات تجد تفسيرها الرئيس في تطوره الداخلي ويضطلع فيها أهله أنفسهم بمهمّات التغيير. هذه هي مثلاً حال المجتمع السعودي بالقياس إلى مجتمع دولة الإمارات العربية التي يمثّل الوافدون أكثرية سكّانها الساحقة وعماد اقتصادها على اختلاف قطاعاته. على أنه لا بدّ من الالتفات إلى كون الربيع النفطي ليس الربيع الوحيد ذا الأهمية في المجال العربي. فمصر مثلاً تحصل على ريع من نفطها ومن عائدات قناة السويس ومن تحويلات مهاجريها ومن المعونة الخارجية التي ترتّبت أساساً على توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل... وهو ما يحمل هيلغا بوغمارتن على تسمية هذا الصنف الأخير من الربيع "الربيع السياسي" وهو ليس خاصاً بمصر، بطبيعة الحال، وهو قد يكون مكوناً معتبراً من مكونات مالية الدولة³².

صفوة القول أن النوعين الجمهوري والوراثي من الأنظمة يوجد بينهما اختلاف في فرضية النشأة وفي مصدر الشرعية المبدئي ولكن لا توجد بينهما، على الإجمال، فوارق واقعية حاسمة، ليصحّ أن يفترض لتلك الفوارق أثر مضمون في مصير كل منهما، لجهة الحصانة

³¹ البدوي والمقدسي 2011، ص 73-74 (عبد الوهاب الأفندي).

³² Heacock 2002, pp. 77-80 (Helga Baugmarten).

إزاء حركات التغيير. فلقد عرف الأردن والمغرب إرهابات تغييرية يجوز التخمين أنها طوّقت تطويقاً قابلاً للثبات في الحالة الثانية وليس في الحالة الأولى. ومن بين الممالك الصغيرة، كانت الحركة في البحرين واسعة القواعد وسحقها قوّات "درع الجزيرة" بذريعة الميزان الإقليمي. ولكن فشل الترتيبات التي اعتمدت على أثرها وتجديدها، بالتالي، أمران واردان. وشهدت السعودية أيضاً ملامح اضطراب يتّحد فيه السياسيّ الطائفي بالاقتصادي الاجتماعي. وباستثناء ضخامة الموارد التي يسع السلطات الخليجية أن توظّفها للمحافظة على الاستقرار أو لاستعادته بين ظهرانيها، لا تبدو الأنظمة الوراثية، في المدى المتوسط، بمعزل مبدئي عن موجة التغيير التاريخي التي تضرب المنطقة العربية³³.

"الشعب بلا شعبية"

ملاحظة أخيرة في هذا القسم: وهي أن "الطابع الثوري" للحركات التي شهدتها هذه الشهور الأخيرة في المنطقة العربية لم يحل دون أن يسودها، على الجملة، خطاب بعيد عن الشعبية، ميّال إلى الاتزان. ويخالف هذا كثيراً موجة التغيير السابقة التي شهدت هذه المنطقة توالي حلقاتها بين خمسينات القرن الماضي وسبعيناته، وقد كان خطابها أعلى جرساً بل أكثر هياجاً بكثير. لا ينتقص هذا الاعتدال أبداً من نسبة الحماسة والتصميم، في الحركات الجارية. فهذه الحركات قد شهدت حالات قصوى من الإقدام ومن المثابرة عليه في مواجهة قمع وحشي. ويجب الانتفات إلى كون الاعتدال في كلامها يماشي صفتها السلمية. وهو يماشي أيضاً انكماش المزاج الأيدلوجي بعد ما شهدته قصور الوهم الأيدلوجية، من قومية واجتماعية، من خلخلة لأسسها في العقود الثلاثة الأخيرة³⁴.

وهذا مع العلم أن جملة المطالب الجديدة تندرج في إجماع عالمي شاسع فلا تبدو موضوعاً لطعن مبدئي ولا يجبهها رفض إلا من هوامش يقع أعرضها في النطاق الأصولي. على أن من الجائز افتراض صلة بين هذه الرزانة والأصول الاجتماعية لقيادات الحركات الجديدة ولجمهورها. فهذا وتلك تتميز بمدينة أكثر رسوخاً وبعيد عن القيم العسكرية وبمنهجية مستمدة من انخراط أصحابها في التقانات الجديدة، إلخ. ولعلّ هذا الاتزان الجديد يثمر أسلوباً أكثر تماسكاً وبعد نظر وصبراً في معاطاة السياسة مما عهدناه حتى الآن. ولعلّه، بما يميّزه من بعد عن الشعبية، يترك أثراً في تناول الأنظمة الناشئة مسائل رئيسة، منتشرة من النزاع العربي الإسرائيلي والعلاقات بالعالم الغربي إلى السياسات التنموية والاجتماعية.

³³ . Goldstone 2011

ويرى الكاتب إجراء إصلاحات عميقة شرطاً لصمود العائلات الحاكمة في هذه الدول.

³⁴ را. بيضون 2011.

VI

مهمات للانتقال

في ما وراء التنوع الذي شدّدنا عليه في الحركات الجارية، ظهر بينها قدرٌ معتبر من التشابه في الطرح وفي التوجّه. ففي شعاراتها ومطالبها ظهر ما يظهر عادةً في حركات الانتقال من التسلّط إلى الديمقراطية. وهو ما ذكرنا من أسبقية السياسي على الاجتماعي الاقتصادي ومن أسبقية الداخلي على الخارجي ومن وحدة نسبية لقوى الاحتجاج والتغيير حول المبادئ العامة للسلوك الديمقراطي ولتكوين المؤسسات الدستورية وليس حول مضامين السياسات المرتقبة بعد تسلّم السلطة، على اختلاف هذه السياسات³⁵.

وعلى الرغم من أن هذه الحركات جبهت بالعنف المنتظر من جانب الأنظمة القائمة ولم تتمكن هي نفسها دائماً من المحافظة على سلميتها بل لجأت إلى السلاح بدورها، في الحالة الليبية خصوصاً، ونحت، إلى هذا الحدّ أو ذلك، نحو الاحتماء بمجموعات منشقة من القوّات المسلّحة في الحالتين اليمنية والسورية... فإنها انطوت على نزوع أصلي إلى سلمية التعبير ورغبة في الانتقال السلمي إلى نظام ديمقراطي يضمن لمواطني البلاد ما بات مسلماً به، على النطاق العالمي، من حرّيات وحقوق. وقد بدا الصمود المسالم في وجه القمع المروّع أمراً مثيراً للدهشة، فضلاً عن الإعجاب، سواء في سورية حيث لا تزال المجابهة جارية أم في تونس ومصر والبحرين قبل ذلك. ولأشهر عدّة بدا التقابل السلمي بين جمهورين شاسعين متعارضين المبادئ والمواقف، في ساحتين من ساحات صنعاء، وذلك قبل استنشاء القمع والعنف، مفاجأة سارة لمن كانوا يخشون الصدام الأهلي في بلاد مخترقة بخطوط فصل عميقة، قبلية وجهوية، ومتخمة بثتى أنواع الأسلحة. هذا النفس السلمي الأصيل والبارز في حركات التغيير يفترض فيه أن يلهم الإصلاح الدستوري بحيث يتأمّن تداول سلمي للسلطة يمليه الاحتكام إلى الانتخابات.

وما من ريب في أن المسألة الدستورية تحتلّ صدر الساحة السياسية بعد إفضاء الحملة على النظام القائم إلى النتيجة المرجوة. ولكن تبرز مع الدستور قوانين أخرى تحتاج إلى تغيير أيضاً

³⁵ ماضي 2011 .

وتستحوذ على اهتمام عامّ تستحقّه لأثرها الكبير في تكوين المجتمعين السياسي والمدني وفي التصحيح الديمقراطي لأوضاع السلطات العامّة. أهمّ هذه القوانين قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الجمعيات وقانون الإعلام والنصوص الضامنة لفاعلية القضاء واستقلاله. وهذا، بطبيعة الحال، فضلاً عن ضمان الدستور نفسه لفصل السلطات ولتوازنها بما يؤالف بين مبدأ السيادة الشعبية بما تفترضه من استشارة دورية لجماعة المواطنين ومن رقابة على السلطة التنفيذية وإمكان تبديل لهيئاتها كلما اقتضى الأمر وبين إمكان الحكم الفاعل والتسيير المنظم لشؤون البلاد وتحقيق مصالحها وخدمة مواطنيها³⁶.

وفي هذه الشؤون كلها، برزت ملامح واضحة لمشكلات تعترض الانتقال ويخشى منها على مساره وبرزت أيضاً، إلى هذا الحدّ أو ذاك، ملامح لحلول مرتجاة أو مرجّحة وذلك بحسب الدرجة التي بلغها تبلّر المناقشة الوطنية في الإصلاح والشوط الذي قطعتة حركة التغيير حيثما قيض لها تحقيق النصر. وليس هناك من مفاجآت بالمعنى المضبوط للكلمة في هذه الملامح وتلك بل هي داخلة إجمالاً في باب المنتظر بناء على ما هو معلوم من أوضاع كلّ من المجتمعات المعنية، وهي مختلفة أيضاً باختلاف الحالات المعروضة للمعالجة.

ففي تونس، مثلاً، وهي مجتمع متوقّف على وحدة أساسية مرموقة، برزت مسألة المكتسبات العلمانية التي كان قد حقّقها العهد البورقيبي وحفظها عهد بن علي. برزت هذه المسألة في وجه ما بدا من قوة أكّدها الانتخابات للتيار الإسلامي المعتدل الممثل بحزب النهضة. فقد كان ولا يزال يخشى أن تؤدّي هيمنة هذا الحزب على النظام الجديد إلى فرض إجراءات تطيح حقوقاً تمتعت بها المواطنات الإناث، بخاصّة، فقرّبتهن من حال مساواة مع المواطنين الذكور هي أفضل ما يقع عليه الباحث في المجال العربي كله. وكان ولا يزال يخشى أيضاً ظهور نزوع إلى تدخّل سلطوي ذي مشرب ديني في حياة المواطنين وسلوكهم الخاصين لجهة الزيّ والمأكل والمشرب، إلخ. وهذا نوع من التدخّل كانت تونس قد جعلته وراءها.

ومعلوم أن السيطرة على النساء، متى فرضت أو استعيدت، وفرض التوجيه القسري في شؤون البشر الخاصة طريقان ملكيان لا يلبثان أن يفضيا إلى الانتقاص من حريّات أخرى، سياسية وثقافية على التخصيص. ليس هناك من علاج يوصف لهذه المخاوف (وهي حقّ لأصحابها لا جدال فيه) غير اليقظة الدائمة والاستعداد للدفاع عن النفس بسائر الوسائل السلمية التي تتيحها الديمقراطية لذوي الحقوق والمطالب. ويتضمّن الدفاع عن النفس حشد المناصرين وتأليب الرأي العام في الداخل والخارج وهو ما باتت تقانات هذه المرحلة تيسّره للمقبلين عليه.

³⁶ را. ملكي 2005، و Council for a Community... 2007

بناء الدولة، بناء الأمة...

وما يخشاه العلمانيون والعلمانيات في تونس نجده متحققاً أصلاً في مجتمعات عربية أخرى ضربها المدّ الديني في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. ويخشى أن يزيد فيه وصول الإسلاميين، من معتدلين وممن هم أقلّ اعتدالاً، إلى السلطة. ولكن لا بدّ من القبول بما تأتي به انتخابات حرّة طالما أن السلطة الحاكمة تبقى أبواب الاعتراض والاحتجاج على إجراءاتها مشرعة وطالما أنها لا تنجح إلى تأييد سلطانها فتعتمد خطة "الديمقراطية التي تستعمل مرّة واحدة" ثم يلقى بها إلى سلّة النفايات. ولكن إن كان ظهور هذه الفئة من المشكلات محتملاً، في مرحلة الانتقال، فإن مشكلات أخرى لا تقلّ عنها خطورة تبدو محتمّة الظهور. من ذلك تصميم المؤسسات الدستورية في المجتمعات التي تظهر فيها كسور أساسية من قبيل التنافر بين الطوائف الدينية أو بين المناطق أو بين الأحلاف القبلية أو وجود أقليات تورثها حمولة تاريخها القريب خوفاً من الميزان الداخلي الذي يتبين أن حركة التغيير ستسفر عنه. هذا التعدّد في المكونات موجود أصلاً، وإن بمقادير وصور متباينة، في الأكثرية الساحقة من مجتمعات العالم. وهو لا يعدّ مشكلة صعبة مطروحة على النظام السياسي إلا حين تتحوّل كسور المجتمع الوطني هذه إلى وحدات سياسية متنازعة أو جانحة إلى التنازع. وهو ما قد تصل حدّته إلى منع هذا "المجتمع الوطني" من الظهور أصلاً أو إلى الميل به نحو التفكك إذا كان قد سبق له أن حقّق في ما مضى شيئاً من التماسك والظهور.

ويتعلّق مصير المجتمع الوطني كثيراً في مرحلة الانتقال بمقدار الحكمة الدستورية التي تتجلّى في عملية "بناء الدولة" state building ، وهذا فضلاً عن تعلّق هذا المصير بالحنكة السياسية لسائر الأطراف أو بنقصها. فإن "بناء الدولة" و"بناء الأمة" nation building يكونان متلازمين في مساق الانتقال الديمقراطي والخروج من الأزمة الوطنية المتمادية، وإن لم يكن هذان الضربان من البناء متطابقين. وما يجعل معالجة الكسور هذه أكثر صعوبة، في سائر الحالات التي نعرض لها هنا، هو أن الأنظمة السابقة أرسيت أصلاً ولبثت تستمدّ صمودها الأصلي غالباً من اتّخاذ بعض العصبية مصدراً لعصبيتها المتغلّبة في مواجهة عصبية أخرى. وهو ما جعل المجتمع يصل إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو يجرّ إرثاً ثقيلاً من التنافر بين مكوناته لن يتيسّر الخلاص منه في يوم وليلة، وهو مفنقر، فوق ذلك، إلى تقاليد ديمقراطية بارزة الحضور في تاريخه، تعمّر ذاكرته الوطنية³⁷.

وما من ريب في أن انقلاب الآية مع حركات التغيير الحاضرة يمكن أن يسفر عن عصبية للسلطة الجديدة، جزئية هي الأخرى. فيكون مضطهدو أمس (بكسر الهاء) هم مضطهدي الغد

³⁷ را. مثلاً: برهان غليون : " حوار حول أزمة المجتمعات العربية والموقف من الديمقراطية والعلمانية والاسلام"، 3 أكتوبر 2010 (منشور في مدونة (Burhan Ghalioun)

(بفتحها). هذا ما نرى بعض الأقليات (أو بعض أجنحتها، على الأصح) يتحسّب منه في إبان الاضطراب المفضي إلى التغيير ويبني موقفه بين حركة التغيير وبين النظام المتهاوي على أساسه. وجليّ أن في هذا السلوك ما يزيد تركة الانقسام ثقلاً، عند الدخول في المرحلة الانتقالية وما يزيد طين الانتكاس إلى الاستبداد المقلوب بلّة. ولا يحتاج إلى بيان كون هذا الانتكاس، إذا تعدّر تجنّبه، محنة كبرى للتجربة الديمقراطية كلها وليس للفئة المهزومة وحسب. وباستثناء الحالة العراقية، وهي لا تزال خارج لائحة الحالات التي نتناول هنا، ومعها الحالة الليبية التي قد يطرح فيها الحلّ الفدرالي بسبب اشتغال البلاد على مقومات وأسباب لطرحة، فإن الحالات الأخرى تبدو متراوحة بين احتمال التقسيم (اليمن، بعد السودان، وإن يكن مطلب الانفصال شهد نوعاً من الفتور في اليمن مع تنامي حركة التغيير) وتعدّر اعتماد الفدرالية علاجاً لتشقّق الجماعة الوطنية. وبين أهمّ الموانع لذلك أو دواعي الشكّ في فاعليته الازدياد المضطرد لتجاوز العناصر الوطنية في المدن أو لتخالطها، وذلك بنتيجة النموّ الهائل للمدن وللعوام من على التخصيص³⁸.

نموذج أوّل

ومهما يكن من أمر فإن ترتيب النظام السياسي على أساس استيعابي لا إقصائي مهمّة تطرح مباشرة عند البحث في الدستور الجديد وفي سائر المقومات الحقوقية للإصلاح السياسي. ويسع الحلّ المعتمد أن يزيد الكسور عمقاً وأن يجعل الوحدة الأساسية للمجتمع وسلطة الدولة ومثال المواطنة بالتالي أموراً عصيّة على التحقيق. فإن تكريس الجماعات الأولية على أنها وحدات سياسية توزّع بينها السلطة وما يتبعها أنصبة مقررة سلفاً بحيث تتبع أحجامها إلى هذا الحدّ أو ذاك، إنما هو (أي التكريس) خطة بانسة تنتهي إلى جعل وحدة الدولة أمراً شكلياً وإلى تحويل مواقعها محميّات للفساد والهدر وإلى الزيادة في خطر اللجوء إلى العنف الأهلي كلما توجّبت إعادة النظر في الموازين والأنصبة. هذا درس من الحالة اللبنانية أمس واليوم وهو – ولو على نحو مختلف شيئاً ما – درس من الحالة العراقية اليوم وغداً.

عوض اعتماد هذا الحل، وهو ينتهي، ولو بعد حين، إلى وبال على جميع الأطراف التي أريد ضمان حقوقها، نرى المعالجة المثلى في تدابير مبدأها تحقيق الإنصاف المطلوب بمنع التمييز وبتعزيز مبدأ المواطنة وليس بتوزيع السلطة (والدولة) نفسها أنصبة بين الأطراف. أي أن ما يعطى للجماعات الأولية ينبغي أن يكون ضمانات متينة المرجعيات في المركز القوي وليس حصصاً تفكّك المركز وتحتطّ بسلطة القانون إلى الدرك الأسفل. فما لا ينبغي نسيانه هو أن

38 را. مثلاً: ياسين الحاج صالح: "الإصلاح السياسي وإعادة بناء الهوية الوطنية في سورية"، الحوار المتمدّن، 2007/7/5.

السلطة الديمقراطية هي سلطة القانون وأن الحريات الديمقراطية، من أي نوع، ليست حريات قائمة خارج القانون بل هي حريات يكفلها القانون ولا توجد إلا بوجود سلطته.

حسباً، تواجه المشرع في مرحلة الانتقال والإصلاح الدستوري مشكلة التمثيل السياسي للمكونات الأساسية المختلفة للمجتمع من جماعات قومية أو طوائف، إلخ. سبق، في الغالب، أن كانت لها شكاوى أو كانت هي موضع شكوى متعلقة بحقوقها وبدورها في المجتمع والدولة. وبين الخيارات التي تتقدم، بديهية، إلى المشرع تحقيقاً لهذه الغاية توزيع المقاعد المتاحة في المجلس التمثيلي (مجلس النواب) أنصبه بين الأطراف المذكورة تكون مضمونة لها سلفاً وتقدر على نحو معبر تعبيراً تقريبياً أو مبدئياً عن أثقال هذه الأخيرة في المجتمع. يتبع هذا التوزيع للسلطة التشريعية توزيع مشابه للسلطة التنفيذية أي للحكومة. وقد يفرض المبدأ نفسه فوراً أو ينتشر بالتدريج إلى الإدارة العامة وإلى كل مرفق آخر من مرافق الدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوى الأمن وأجهزته ومؤسسات التعليم العمومي، إلخ. ذاك تقريباً هو النموذج اللبناني في معاملة ما يسمّى الطوائف وهذه وحدات "اكتشف" وجودها أو وجود ما يعادلها في مجتمعات عربية كثيرة أخرى.

يوول هذا الحل، على ما سبقت الإشارة إليه، إلى تجزئة سلطة الدولة وإنهاكها وإضعاف سلطة القانون وإلى تعزيز احتمال العنف الدوري بين مكونات المجتمع الأهلي وإلى تهديد الاستقلال الوطني باستقواء كل من أطراف المجتمع السياسي بمن يجانسه من قوى في المجالين الإقليمي والدولي وإلى استحكام الفساد الهيكلي في مواقع للدولة تتحول إلى محميات للأطراف الأهلية، وإلى تشجيع التعازل بين مكونات المجتمع ونزوع كل منها إلى الانفراد بمرافقها في كل ميدان وعلى كل مستوى. إلخ. وهو ما يمكن تلخيصه بأنه إبطال عاجل أو أجل للدولة وتجزئة نكوصية للمجتمع. وأنكى ما في الأمر أن تدمير احتمال المواطنة على هذه الصورة لا ينتهي إلى كفالة لحريات المواطنين الأعضاء في كل جماعة. فهؤلاء تسلط عليهم "رئاسة" الجماعة، على اختلاف مكوناتها، ويصبح تمتعهم بنصيب ما من قطعة الجبنة العائدة إلى الجماعة أو مزاولتهم مهام حياتهم العادية، أحياناً، رهناً بخضوعهم لأوامر هذه الرئاسة ونواهيها مما ينشئ استبداداً موضعياً ترعاه أعراف يجري التواطؤ عليها أو فرضها وقلما يرعاه القانون³⁹.

ذاك خيار بائس إذن، تموّه بؤسه، في بادئ أمره، فرحة كل جماعة بحصّتها وبما يبدو استقلالاً منها بشؤونها واستبعاداً لمخاوفها المتأصلة ويبهرجه بعض الدارسين بعناوين من قبيل "الديمقراطية التوافقية" أو أنظمة "اقتسام السلطة"، إلخ. و يضربون عليه أمثلة تجارب عرفتها دول مختلفة وقلما يشيرون إلى الفشل الذريع لمعظمها أو يعرضون بأمانة مقومات القليل الناجح منها وخواصه. وقبلالة هذا الخيار، يمكن أن نتصور آخر عنده ما يقوله في كل من الحالات

Beydoun 2009, pp. 34-39 et 146-150³⁹

العربية المعروضة اليوم على التغيير وإن توجّب تكييف التطبيق جملة وتفصيل بالمقتضيات المميزة لكل حالة. فحين يكون الأمر أمر الدولة الديمقراطية يصبح جدل الشبه والاختلاف في تكوين هياكلها شيئاً محتملاً. فإن ما يميّز الديمقراطية هو هذا الشبه الذي يجعل العالم يبدو وكأنه صائر إلى اعتماد نظام واحد وهو، في الوقت عينه، هذا الاختلاف الناجم من كون الديمقراطية نظاماً يحفظ الحق في الاختلاف ويتكيف بضروراته.

نموذج مقابل

وأما الخيار المقابل الذي نشير إليه فيتمثّل، إذا بدأنا من نظام التمثيل، لا في توزيع المجلس الواحد أنصبه مقررة سلفاً، بل في اعتماد مبدأين للتمثيل: واحد يعكس وجود "الشعب" بما هو وحدة أساسية تسوّغ وجود الدولة وتفرضه ويشكّلها المواطنون، أي البشر الأفراد بما هم مجردات سياسية، والآخر يعكس وجود "أطراف" أو مكونات متميزة في هذا الشعب يفترض أن تحفظ حقوقها المحددة بالقانون بما هي جماعات ويفترض أن يحمي المنتمون إليها من كلّ تمييز قد يكونون عرضة له. ولا نرى سائغاً أن يتعايش هذان المبدآن في مجلس واحد فيلحظ الدستور والنظام الانتخابي صنفين من النواب: صنفاً تكون قاعدته المواطنين الأفراد وصنفاً آخر ينوب عن الجماعات الجزئية. فهذا الازدواج في مجلس واحد مدعاة لجدل لا ينتهي في مرتبة كل صنف بإزاء الآخر وفي أسبقية الاعتبارات بعضها على بعض. وإنما نرى صيغة المجلسين هي الأقرب إلى تحقيق الغاية المنشودة وذلك على أن تحصر صلاحيات المجلس التمثيلي للجماعات في الحؤول دون وقوع تمييز اشتراعي أو سياسي على أي منها.

ويفترض أن يكون هذا همّاً (من بين هموم أخرى) لهيئة أخرى، غير تمثيلية، هي المجلس الدستوري الذي يبتّ في دستورية القوانين. وذلك أن التمييز بسائر أشكاله المعلومة يجب أن يكون محرماً في دستور ديمقراطي أولى قيمه المساواة الحقوقية بين المواطنين. إلى ذلك يجب أن توجد مرجعية قضائية مضمونة السموّ ومزوّدة بما يكفل لها أقصى الفاعلية تتخصّص في بتّ الشكاوى المرفوعة من مواطنين تعرّضوا لفعل ما من أفعال التمييز. ينتهي ذلك كله، على سبيل المثال، إلى المنع القطعي للإدلاء بالصفة الطائفية أو الإثنية أو الجنسية طلباً لمنفعة أو خدمة أو وظيفة ممّا يتعلّق منحه بسلطة عامّة. بل يكون الأمر كله متعلّقاً بالاستحقاق الفرديّ حصراً. وهذا عوض جعل الانتماء الطائفي أو الإثني (أو الجنسي) شرطاً لتحصيل المنفعة أو الخدمة أو الوظيفة⁴⁰.

ذاك نموذج لنظام يحمي المساواة في الحقوق ولكنه لا يعترض ما في المجتمع من تيّارات تزكّي التخالط والتعاون بين مكوناته وتعزّزهما. بل يشجّع هذا النظام تلك التيّارات. وهو أيضاً نظام لا

⁴⁰ Beydoun 2009, pp. 170-172.

يوجب مدّ التقاسم إلى الإدارة العامّة وإلى سائر المؤسسات وتحويل ذلك المدّ إلى قوّة لإذكاء التناذب العامّ في المجتمع كلّ. وإنما هو يشجّع، في هذا النطاق، على حيازة الاستحقاق بالاكتساب عوض الجنوح إلى افتراض حصوله بالطبيعة أو بالتقليد. هو، أخيراً لا آخراً، نظام لا يمتّ بسبب إلى ما أحصيناه من مفاعيل للنموذج الآخر ترزح رزوحاً قاتلاً على سلطة القانون ووحدة المجتمع وسلامه واستقلال الدولة وتماسكها واستقامة الأداء المفترضة للمؤسسات العامة، إلخ.

هذا وبين النموذجين نماذج هجينة ممكنة تستوحي هذا أو ذاك. وهو منحى لا ننكره سلفاً. وإنما يكفيننا التحذير من كلّ تدبير يكون له بعض ما أحصينا من مفاعيل النموذج الأول. ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن جنة سياسية ستنشأ حيث يعتمد الخيار الثاني. فنحن ههنا في حدود السياسة والاجتماع البشريين وفي مواجهة حالات كلها ثقيل الحمولة بالمشكلات وبالعهود. وإنما نقترح خطأً عاماً جداً للبناء الديمقراطي نرى سلوكه أو لزومه أسلم الممكن.

VII

الديمقراطية: مسلمات وخيارات⁴¹...

يبقى أن النموذج المعتمد يفترض فيه أن يؤمّن مقومات أخرى للديمقراطية تتميز عن إشكال تقاسم السلطة ووحدتها بكونها مسلمات لا خيار في أمرها ولا تعدّ منطوية على إشكال مبدئي ولكنها قد تُضرب، مع ذلك، أو تأتي مفتقرة إلى الصمود. أهمّ هذه المقومات:

1 فصل السلطات. وهو يتحقّق بتحقق استقلال القضاء وبسيادة البرلمان المنتخب (والممثل بالتالي للسيادة الشعبية) وحصانة أعضائه. هذه السيادة الأخيرة أساس اضطلاع البرلمان بسلطة التشريع وبمراقبة السلطة التنفيذية. وهي الموجب لانبثاق السلطة التنفيذية من إرادة الأكثرية البرلمانية وإلزام هذه السلطة بحدود القانون وبمصالح البلاد والمواطنين العامة ولتأمين مراقبتها وإمكان نزع الثقة منها وحصول

⁴¹ تكاد لا توجد فائدة من ذكر مراجع تتناول أركان الديمقراطية ومقتضياتها. فهذه المراجع لا تحصى. نكتفي هنا بذكر كتاب Touraine 1994 وذلك لصدوره عن رؤية اجتماعية للديمقراطية تبرز فيها أبعاد الثقافة والمشاركة وتحرير الإنسان، وهذا فيما يتعدى النظرة الحقوقية أو الإجرائية. وننوّه في ما يختصّ بالنطاق العربي بتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي وكذلك "خريطة الطريق" UNESCO 2011.

تداولها الدوري تبعاً للأصول الدستورية ولتغيّر الموازين السياسية في البلاد. هذا كله لم يكن جارياً في الأنظمة العربية القائمة أو الراحلة، إذ كانت السلطة التنفيذية مركّزة في شخص وأجهزة وليس في مؤسسة مصممة للحكم الدستوري. وكانت السلطة التشريعية تابعة لها، مرهونة المصير برضوخها الدائم لإرادتها. وكانت السلطة القضائية نفسها تخضع، في جانب من أعمالها ومن هيئاتها، في الأقلّ، للسلطة التنفيذية. فتجاري هذه الأخيرة في مساعيها ذات الدافع السياسي وإن كان فيها وجوه ظلم لفرد أو مجموع. وكان القضاء يعجز عن محاسبة جهات في السلطة التنفيذية بحسب القانون مع العلم بارتكاب الجهات المذكورة أعمالاً مخالفة لنصّ القانون أو لروحه. ولم تكن هذه الحال متساوية الوقع في سائر الدول التي نتناول. فقد بقي القضاء المصري، مثلاً، محصّناً بسمعته وتقاليده إلى حدّ كبير، فيما عرفت سورية محاكمات سياسية سيئة الصيت وتجاوزت ليبيا، في بعض مراحل العهد القذافي الطويل، كل حضيض محتمل للتعسف والاضطهاد باسم الشرعية الثورية. إلخ.

2- الحياد السياسي للإدارة العامّة تكويناً وممارسة ويمائله ويتممه خضوع القوّات المسلّحة للسلطة السياسية والفصل بين الجيش وقوى الأمن الداخلي وإلزام أجهزة الاستخبار بحدود اختصاصها القانوني وباحترام حقوق المواطنين وحرّياتهم وخضوعها للمساءلة الإدارية والقانونية عند إساءة استخدام الصلاحية أو عند التقصير.

3- حرّية الانتظام ويدخل تحتها: أ- حرّية تكوين الأحزاب وعملها ضمن نطاق القانون وخضوع تمويلها للمراقبة القانونية. وفي كلّ من الأقطار سيتعيّن البحث في ماهية النظام الحزبي الأمثل: نظام الحزبين أم تعدّد الأحزاب؟ وهذه مسألة سياسية تتعلّق بتوجهات المواطنين وليست مسألة إملاء تشريعي. وقد ظهر حتى الآن أن الأقطار التي تغيّرت أنظمتها، وهي أقطار ترث، باستثناء ليبيا، تعدّدية حزبية شكلية، قد مالت إلى الاستكثار من الأحزاب ميلها إلى الاستكثار من الصحف. وهو ما يعكس إلى حدّ ما ميل الجماعات الأولية أو الجزئية إلى التبلّر السياسي وما كان مستوراً من شقوق كثيرة في المجتمعات. وهو ما قد يجعل الاستقرار السياسي الذي يفترض أن يثمره تفاهم القوى وانتلافها في الحكم وفي المعارضة غاية مشكوكاً في بلوغها. وهو ما قد يسوّغ النظر أيضاً، في مرحلة ما، في إمكان المنع القانوني لتشكيل الأحزاب على أساس ديني أو إثني. ب- في المجتمع المدني: حرّية تكوين الجمعيات (جمعيات الحقوق المدنية والسياسية، الجمعيات الثقافية، الجمعيات الدينية، جمعيات الخدمة الاجتماعية والتنمية والبيئة، إلخ.) وفي النطاق المهني: تنشيط التنظيم والعمل النقابيين وهيئات المهن والأعمال. وحرّي بالتنويه افتقار هذه الهيئات والجمعيات، على الإجمال، إلى التقاليد الديمقراطية في عملها وتنظيمها الداخليين. وهو ما يوجب السعي إلى تغيير هذه الحال بما هو متاح من أساليب التشجيع والنقد، فلا تبقى التقاليد المشار إليها مقتصرة على المؤسسات المنتخبة في الدولة. وذاك أن هذا الاقتصار لا يسعف استقرارها في هذه المؤسسات الأخيرة نفسها. لا يخفى أن فاعلية المبادرات وتوسيع

نطاق المشاركة الفعلية في العمل هما ما يبسر حفظ التعبئة في مؤسسات المجتمع المدني ويحدان من جنوحها إلى الجمود والتراخي البيروقراطيين. وهذا ضروري للديمقراطية في كل مجال بما في ذلك المستوى السياسي. إذ التماسك بين المجالات كافة أمر مؤكّد ولا يمكن لنموذج يسود في مجال بعينه إلا أن يؤثر في مجالات أخرى ويتأثر بها. ولا بدّ لإثبات فاعلية المبادرات من ضمان حرّية الاحتجاج السلمي بصوره وأساليبه كافة. ولا يخفى أخيراً أن مجتمعات لا تحوز فيها هذه الأنواع من التنظيم ومن الممارسة تقاليد حيّة في النفوس ولا تتوفّر على موارد مستقرّة تحتاج احتياجاً حيوياً إلى أشكال من التشبيك تعينها في الداخل على إسناد بعضها بعضاً وتوفّر لها في المجالين الإقليمي والدولي حضوراً وتعاوناً ودعمًا يبرّج أن تكون محتاجة إليها أشدّ الاحتياج.

4 نزاهة الانتخاب وحرّيته. أما الصيغة الانتخابية المثلى (أ تكون نسبية أم أكثرية وكيف يكون تقسيم الدوائر وهل يكون الترشيح فردياً أم يلزم المرشحون بالانتظام في لوائح...) فهي مسألة خاضعة للتفاوض والمناقشة ويجب الاستئناس بشأنها بالتكوين السياسي في البلاد بحيث يأتي التمثيل معتبراً وميسراً في الآن نفسه ما أمكن ذلك تكوين سلطة تنفيذية فاعلة ومستقرّة. وهو ما تختلف شروطه من بلاد إلى أخرى. وهو يبقى، في البلاد الواحدة، عرضة لإعادة النظر تبعاً لحصيلة الاختبار وللتحوّل في موازين القوى أيضاً. معلوم من بعد أن ما نسميه انتخابات حرّة يقتضي كفالة حرّيات عدّة هي حرّيات الترشيح وتأليف اللوائح والدعاوة والاقتراع. وهو يفترض الشفافية في العمليات الانتخابية وتفويض هيئة مستقلة عن الحكومة إدارة الانتخابات ومراقبتها ويفترض أيضاً مشاركة الهيئات ذات الاختصاص في المراقبة من الداخل ومن الخارج وضبط التمويل والإنفاق الانتخابيين بالأصول وبالحدود القانونية المقرّرة والمساواة بين المرشحين أو اللوائح في الإعلام الانتخابي ولزوم القواعد المقرّرة قانوناً، في هذا المضمار. هذه الضوابط كلها، تقريباً، أصول مقرّرة للانتخابات الحرّة على نطاق العالم. ولكنها كانت لعشرات من السنين موضع جهل أو تجاهل جزئيين أو كليين في دول المجال العربي بطوله وعرضه. ولا بدّ لتغيير الأنظمة أن يفتح باب البحث الشامل فيها. وهو قد فعل حيث أمكن ذلك حتى الآن، وكانت الانتخابات التونسية في تشرين الأول 2011 باكورة مرضية جداً لمؤدّيات هذا البحث.

5 تحرير الاتصال والإعلام. وهذان مكوّن أساس من مكوّنات المجتمع المدني. وكان استقلال الإعلام مفقوداً أو منتقصاً في البلاد العربية التي قامت فيها حركات تغيير ولكن على قدر من التفاوت بين الحالات. الجزائر مثلاً – على العلات الجسيمة للحرّيات فيها – أفضل حالاً من سوريا بكثير لجهة حرّية الصحافة. وهكذا دواليك. وقد عوّضت وسائل التواصل الجديدة، أي الإنترنت ومتفرّعاتها وكذلك التلفزة الفضائية القادرة على التمرّك في خارج متناول المراقبة، مقداراً غير قليل من افتقار وسائل الإعلام العربية التقليدية إلى الاستقلال. بل إن هذه الوسائل سخّفت، بكثافة ما تقدّمه من معلومات، هزال الإعلام الرسمي وثرثرته البكماء وسخّفت أيضاً فكرة المراقبة من

أصلها وإن لم تكن أفنعت السلطات بالاستغناء عنها. وبين ما تؤدّيه حرّية الإعلام للديمقراطية أنها شرط لضمان الشفافية في المجال العامّ ولاستقامة المحاسبة. وفي مساق "بناء الأمة"، تظهر الحاجة إلى المزوجة بين الخصوصية وتشجيع تيارت الدمج الوطني والحجر على الدعوات التمييزية (من جنسية وإثنية ودينية) وعلى تغذية النعرات الأهلية. تظهر الحاجة أيضاً إلى تعزيز وسائل الاتّصال والاستعلام الجديدة (الإنترنت، الهاتف الجوّال، التلفزة الفضائية) وإلى التوسّع في إتاحتها للمواطنين بعد ثبوت دورها الكبير في إنتاج التضامن الاجتماعي-السياسي وتفعيله وفي الدفاع عن قضايا المواطنين وحقوقهم.

6 في التعليم والتربية، يتعين الانطلاق مما شدّت عليه تقارير التنمية البشرية وغيرها من المراجع من استمرار الرزوح الثقيل للأمية على عدد من المجتمعات العربية وعلى الإناث فيها بخاصة. ويتعين التصدي أيضاً لما صحب التوسّع الجسيم في التعليم العالي من هبوط لمستوى الإعداد وللملاءمة بين مضامينه وحاجات المجتمعات وأسواق العمل. إلى ذلك، يتعين التصدي لما أحدثته موجة التمهين، في العقود الأخيرة، من تفتيت مهني للمعارف ونزوء للثقافة العامّة وانحطاط نوعي في معرفة اللغات وأولها العربية. وسيكون ميسوراً التعويل في هذا كلّه على الدور الداعم الذي يسع وسائل الإعلام والإنترنت أن تضطلع به في هذا المجال (وفي التعليم عموماً) وسيتعيّن إنتاج الموادّ المناسبة لهذه الغاية والتعريف بها. وسيتعيّن أيضاً تعميم التقييم الداخلي والخارجي ومبدأ الاعتماد في مؤسسات التعليم، وفي الجامعيّة منها خصوصاً، وسنّ التشريعات وإنشاء الهياكل المؤهّلة لذلك في الوزارات المختصة. ذلك لمواجهة الانحدار في مستويات إعداد الخريجين وعجزهم عن المنافسة في أسواق العمل. ولن يمكن الاستغناء عن سياسة دعم وإرشاد تهدف إلى توجيه تيارات التخصص بحسب حاجات الاقتصاد والمجتمع الوطنيين.

7- اقتران التنمية بإجراءات اقتراب من العدالة الاجتماعية وذلك باعتبار الاقتراب المشار إليه هو المدخل إلى توسيع القواعد الاجتماعية للديمقراطية. فإذ تغادر الأنظمة المنهارة خلفها تركة قوامها المجتمعات المنهوبة والتركيز الأوليغاركي للثروة الوطنية والقصور المتنوّع الوجوه في تجهيز البلاد الأساسي، لا تملك الأنظمة الجديدة فرص صمود فعلية ما لم تتمكّن من إشراك أوسع الأوساط الاجتماعية في وضع السياسات وتنفيذها وخصوصاً النساء والشباب. فليس غير المشاركة من سبيل إلى ضمان الاعتدال في المطالبة من قطاعات وشرائح تعدّ نفسها صاحبة الحقّ الأوّل في جني الثروة بالنظر إلى أدوارها فيها أو إلى أوضاعها قبلها. ولا يمكن التعويل طويلاً على أولويّة السياسة في مرحلة الانتقال (وقد سبقت الإشارة إلى هذا). فإن تقبل هذه الأولويّة لا يلبث أن ينقضي. فلا يبقى بدّ من ملاقة الانتظارات الاجتماعية ومن تأمين الانخراط في الشؤون العامّة من قبل سائر الأوساط والشرائح والفئات، وهذا من وجوه ومداخل تتنوّع بحسب الأهلية والتمكّن. فذلك وحده ما يضمن رسوّ الديمقراطية على قواعد رحبة وصامدة وما يحمي الأنظمة الجديدة من الركود والتهاك ويديم ديناميّتها.

8- في إعلاء صرح المواطنة وفي المسألتين الطائفية والإثنية وفي مسألة المساواة بين الجنسين، تواجه الأنظمة الجديدة أيضاً أثقلاً من تركة العهود المنهارة هي أثقَال التهميش والتمييز والاضطهاد. على أنها تواجه أيضاً تباين المواقف من هذه المسائل وتفاوت الاستعداد لمعالجتها في قوى النظام الجديد نفسه. وذلك أن المرحلة الثورية، بما يسودها من مثال ديمقراطي، تحرّر، بين ما تحرّر، قوى قد تكون تطوّرت نحو موالاة الديمقراطية السياسية ولكنها غير محققة الولاء لجوانب مهمّة من الديمقراطية الاجتماعية، بل هي قد تكون "متخلّفة" عن النظام البائد في رواها لهذه الجوانب. وقد أشرنا، من هذا القبيل، إلى مثال العهد التونسي الجديد ومسألتي حقوق النساء والحريّات الشخصية. وفي أوطان التغيير جميعاً، سيظهر ثقل له أسباب بعضها تاريخي موروث وبعضها اجتماعي وسياسي معاصر، لقوى يمكن وصفها (ولو بتحفظ حيال مفهوم المصطلح) بـ"الرجعية" الاجتماعية. وستظهر أيضاً شقوق في المجتمع كانت مموّهة إلى هذا الحدّ أو ذلك. وقد أبدينا انحيازاً ههنا لضمان المساواة بين المواطنين في الدستور ولاستحداث مرجعية سياسية وأخرى قضائية لمكافحة التمييز والاضطلاع الأحزاب والجمعيات الحقوقية والإعلام بأدوارها في هذا النطاق، ونبّهنا إلى ما ينطوي عليه من مخاطر اعتماد مبدأ المحاصّة في السلطة وأجهزتها وما يتبعها من مؤسسات. وبالنظر إلى تصدّر مسألة بعينها هي مسألة اعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع، يتعيّن التنبيه إلى أن هذا الاعتماد، حين يحصل، لا يبطل تعدّد الخيارات ولا يشلّ حركة المطالبة. إذ المعلوم أن الشريعة فيها مدارس ومذاهب وأن كلّ سؤال له في الشريعة أكثر من جواب واحد... بما في ذلك مناسبة أحكام الشريعة لمقاصد ومصالح يرسم الزمان والمكان معالمها الراهنة، وقد جعلها الدين نفسه فوق الأحكام الفرعية. وليس لنا هنا أن نزعم التمكن من البتّ الشامل لمسائل من قبيل "الكوتا": تعطى للنساء في التمثيل النيابي أو لغير المسلمين أو لهذه أو تلك من الجماعات الإثنية الضئيلة الأحجام نسبياً. فهذا أمر تختلف درجة الضرورة فيه من حالة إلى حالة. ولكن العرف الديمقراطي العام يدخله في باب المكروه في المبدأ. في كلّ حال، تباشر حركات التغيير منازلة مفتوحة، مرشّحة للاستمرار بين قيم المواطنة وقيم العصبية التقليدية. ويعتمد تعزيز الأولى على أدوار للدولة وللمؤسسات المختصة من داخلية وخارجية. وتصدر هذه الأدوار عن المعرفة بحيوية قيم المواطنة وتشكيلاتها لحفظ السلم الأهلي وعمومية سلطة القانون والنظام الديمقراطي في جملته.

9- على أن ترسيخ الديمقراطية لا يقتصر ميدانه على الانتخابات ودوائر السلطة. فالديمقراطية محور ثقافة يفترض أن تلهم سلوك الجماعات والأفراد في كل مجال. وهذه ثقافة تكتسب بالممارسة وبتانتشار المثال الاجتماعي قبل أن تكتسب بالتدريب المحدود أو بالتعليم. ولا تمكن الإحاطة بالمفهوم المعاصر للديمقراطية ما لم توضع في صدارته مسألة توسيع المشاركة الاجتماعية في الشؤون العامّة ورعاية حقوق الإنسان في تصرفات الدولة وفي مسلكيات المجتمع وتوطيد المجتمع المدني وتحريره. فإن هذه الديمقراطية المعاصرة قد تخلّقت بما شهدته الحرب العالمية الثانية

ثم الحرب الباردة من مواجهة للكلانية التي هي، على وجه التحديد، إبطال أو تهميش لحقوق الإنسان وللمجتمع المدني وما يفترضه من مشاركة. ومع حفظ الدور المعقود للممارسة وللمحاكاة الاجتماعية في هذا الميدان، يبقى مهماً جهد الهيئات المختصة من هيئات وجمعيات وجهد المدارس والإعلام لنشر هذه الثقافة في ثنايا المجتمع وتفصيل الحياة الاجتماعية ومسلكتيات المواطنين أفراداً وجماعات.

10 - مسألة العدالة الانتقالية، وهي مطروحة بالضرورة على الأنظمة الجديدة. وقد ظهر من الحالة المصرية، خصوصاً، أن المدى الذي تصل إليه يسعه أن يكون موضوع مطالبة ومساومة سياسيين أصلاً وأنه يحدّد أوضاع قوى سياسية بحالها، إن لم يكن على صعيد القضاء فعلى المستوى المعنوي وعلى مستوى المستقبل السياسي بالتالي. والعدالة الانتقالية ضرورة، في كل حال، لإنصاف مظلومين قد يكونون أوفياً مؤلفاً. وهي عمل تطهير يؤول إلى تصفية التركة النفسية الاجتماعية للعهد الماضي وإلى تمكين السلم الأهلي. هذا إذا كان لهذه العدالة سوية حقوقية رفيعة ولم تنحط إلى مستوى العرض الشعبي. وهذا إذا أمكن تجنبها الصفة الانتقامية العشوائية فحُصرت العقوبات في المسؤولين عن جرائم موصوفة واستبعدت المحاكمة على الرأي والموقف. ويفترض أن يصحب إجراء هذه العدالة مناقشة وطنية عامّة تجري في خارج المحاكم لأوزار الماضي واستطلاع للجدور التاريخية والاجتماعية للنظام السابق ولأعماله وأساليبه.

11 - في السياستين الخارجية والدفاعية، أشرنا إلى آفاق قد تفتحها حركات التغيير الجارية لإعادة النظر في النظام الإقليمي العربي. وهذه إعادة نظر لا تقضي بالضرورة إلى إزالة الاختلاف في السياسة الخارجية للدول، ولكن يرجّح أن تقضي إلى محاولات التركيز على الداخل في كل دولة والابتعاد، بالتالي، عن سياسة المحاور الهجومية. ولا يعني هذا بالضرورة اعتزالاً من جانب أطراف ستكون ملزمة بحماية نفسها للتجاذب الإقليمي الجاري طالما بقي جارياً، وفي قلبه حالياً إسرائيل وإيران وتركيا. فلا بدّ أن يأخذ الانتظام الإقليمي الجديد وجود كل من تركيا وإيران، فضلاً عن إسرائيل، من الآن فصاعداً، في قلب كل حساب إستراتيجي عربي. ولا بدّ أن يبرز على هذا الانتظام أيضاً ما هو ظاهر من تفارق بين تراجع للأدوار الأميركية (والغربية عموماً) يمليه الإنهاك المادي والمعنوي والأزمة العالمية الجارية وتقدّم لهذه الأدوار نفسها تحفزه الضرورات المفروضة على المجتمع الدولي. ولا بدّ من الانتظار والمراقبة في مخاض الانتقال هذا حتى نعلم إن كانت شبكة الوقائع والتيارات هذه ستسفر عن فرص تقدّم تتاح لحركات التغيير وللأنظمة الجيدة أم ستكون وبالاً عليها. ويتوقّف الكثير في هذا الصدد على ما تبديه الحركات والأنظمة هذه من حسن السياسة. ولكن يتوقّف الكثير أيضاً على تطوّرات مرحلية قد يشهدها الإقليم الجارية فيه حركات التغيير. وهي تطوّرات لا تدخل مباشرة في مجرى هذه الحركات لوكن وقعها عليها يمكن أن يكون ثقيلاً. من ذلك، على الخصوص، حصول تججير إقليمي يجرّه التجاذب المتعلق بالبرنامج النووي

الإيراني وحصول تفجير آخر في العراق قد يجره انسحاب القوّات الأميركية المقاتلة من أراضيه.

تلك لائحة غير حصرية بمسائل لا بدّ لما بات يمكن تسميته ثورة ديمقراطية عربية أن يواجهها. وهي كلّها مسائل تقترن في معالجتها أدوار داخلية وأخرى من الخارج. ولا غرو أن تكون تعبئة قوى ذات تمثيل للمجتمع وذات اقتدار فيه للسير قدماً بهذه الأهداف هي المسألة الفاصل في شأن مصير الديمقراطية. وهي مسألة ليس من جواب وحيد أو ثابت عنها. إذ الجواب يتعلّق بعوامل عدّة متداخلة ترسم خريطة متحركة لقدرة النظام الجديد على الاستيعاب الاجتماعي وتفسح في المجال، بالتالي، لانتقال الفئات والقوى من موقع إلى آخر⁴². يزيد من صحّة هذا الأمر ما أشرنا إليه من ضعف التراث الديمقراطي في المجتمعات المعنية. الأخطار جسيمة إذن. وأياً يكن الأمر فهذه كلّها مسائل تمثّل الأمم المتحدّة فيها مسرحاً سياسياً رئيساً. ولكن المنظمات التابعة للأمم المتحدة يسعها أن تضطلع فيها أيضاً بأدوار متنوّعة تؤوّل إلى تدعيم الديمقراطية العربية الوليدة وإعلاء صروحها.

بيروت، أواسط تشرين الأول - أواسط تشرين الثاني 2011

⁴² بيدي Stora 2011 و Filiu 2011 تفاولاً إجمالياً بمصير حركات التغيير العربية. وأما Goldstone 2011 فيمكن وصف موقفه بالتشاؤم المعتدل.

مراجع مختارة

أحمد، أحمد يوسف و مسعد، نيفين (تحرير) 2011: حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البدوي، إبراهيم و المقدسي، سمير (تحرير) 2011: تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بلقزيز، عبد الإله (تحرير) 2011: الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بيضون، أحمد 2011: "ثورتا تونس ومصر: الشعب بلا شعوبية"، فصلية كلمن، افتتاحية العدد 2 (ربيع 2011)، بيروت.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2007: الطريق غير المسلوكة. إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ملخص تنفيذي)، البنك الدولي، واشنطن.

الحاج صالح، ياسين 2010: في "أبنية الدولة السلطانية المحدثّة: ليبرالية اجتماعية وطغيان سياسي"، ياسين الحاج صالح Facebook. Notes .

الشوبكي، عمرو (تحرير) 2011: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الكواري، علي خليفة و ماضي، عبد الفتّاح (تنسيق و تحرير) 2010: *نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ماضي، عبد الفتّاح 2011: "كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟" *الأهرام الرقمي*، أول يوليو 2011، القاهرة.

مالكي، محمّد 2005: "حول الدستور الديمقراطي"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الخامس عشر، أوكسفورد.

Beydoun, Ahmad 2009: *La Dégénérescence du Liban ou la Réforme orpheline*, Sindbad, Actes Sud, Paris.

Brownlee, Jason 2002 : « And yet they persist. Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes”, *Studies in Comparative International Development*, Vol. 37, Fall 2002.

Chehabi, H. E. and Linz, Juan J. (Ed.) 1998: *Sultanistic Regimes*, Johns Hopkins University Press, Baltimore.

Council for a Community of Democracies 2007: *Prospects for Democratic Transition in the Middle East and North Africa. Implications of the Central/East European and African Experiences, (Conference)*, Oct. 10-20, 2007, Budapest

Filiu, Jean-Pierre 2011: *La Révolution arabe: Dix leçons sur le soulèvement démocratique*, Fayard, Paris.

Goldstone, Jack A. 2011 : « Understanding the Revolutions of 2011 : Weakness and resilience in Middle Eastern Autocracies », *Foreign Affairs*, May-June 2011.

Heacock, Roger (Ed.) 2002: *Political Transitions in the Arab World*, Birzeit University.

Posusney, Marsha Pripstein 2004: "Enduring Authoritarianism. Middle East Lessons for Comparative Theory", *Comparative Politics*, Jan. 2004.

Salamé, Ghassan (dir.) 1994: *Démocratie sans Démocrates? Politiques d'ouverture dans le Monde arabe et islamique*, Fayard, Paris.

Seurat, Michel 1989: *L'État de Barbarie*, le Seuil, Paris.

Stora, Benjamin 2011: *Le 89 arabe: Réflexions sur les révolutions en cours*, Dialogue avec Edwy Plenel, Stock, Paris.

Touraine, Alain 1994 : *Qu'est-ce que la Démocratie ?* Fayard, Paris.

UNESCO 2011 : *Démocratie et Renouveau dans le Monde arabe, Feuille de Route*, 21 juin 2011, UNESCO, Paris.

Von Soest, Christian 2010: "What Neopatrimonialism Is? Six Questions to the Concept", German Institute of Global and Area Studies (GIGA), Hamburg.

West, Johnny 2011: *Karama!: Journeys through the Arab Spring*, Heron Books, London.

موجز تنفيذي

وقعت حركات التغيير في دول عربية تسودها أنظمة يصنّفها الدارسون ما بين الإرثية المجدثة والسلطانية المحدثّة. وعلى التقريب، اشتدّت هذه الحركات وأفضى بعضها إلى حسم أولي في جمهوريات تقادمت فيها الفئة الحاكمة وكانت قد استولت على السلطة فيها بنتيجة انقلابات مختلفة الأوصاف. هذا فيما تمكّنت الممالك التي وقع فيها احتجاج من مداراته حتى الآن بوسائل مختلفة مؤداها إجراءات إصلاحية متفاوتة العمق وبرامج إنفاق، وحصل، في حالة البحرين، لجوء حاسم إلى القمع العسكري. وقد انحصرت هذه الحركات كلها أيضاً في المجال العربي، وهو ما أوحى بوجود نوع من العدوى يعكس وحدة الأفق الثقافي- السياسي والتجانس الإجمالي للأوضاع سواء بسواء. على أن التدقيق في الحركات نفسها وفي أوضاع المجتمعات يعود فيبرز التباين الجسيم بين الحالات.

يبقى أن طموحاً ديمقراطياً معلناً يجمع ما بين هذه الحركات. فهي بنتُ مرحلة بعينها من تطوّر الأنظمة القائمة والمجتمعات. وهي احتجاج، يتصدّره شعار الحرّية، على مراحل طويلة من الاستبداد والتهميش وقمع الحياة السياسية المستقلة عن السلطة ومن التمييز المختلف الوجوه. ثم إنها حركات اجتماعية كبرى تعباً لها مئات ألوف أو ملايين من الناس وعكست بتكوينها آية الأنظمة إذ سادها إلهام سلمي لم يُخرق إلا استثناءً أو اضطراراً وغلب على تنظيمها الطابع غير الشخصي وبقي العامل الحزبي ملحفاً فيها. خالفت هذه الحركات أيضاً ما كانت تشيعه الأنظمة من تنبؤ بهيمنة للأصولية الإسلامية المعادية للغرب ستجتاح المجتمعات إذا سقط الرادع الوحيد الذي هو الأنظمة القائمة نفسها. ظهر نفوذ كبير للإسلام الشعبي ولأنواع من الأصولية المشار إليها أبرزها المعتدل، ولكن لم تكن الأصولية هي القوة القائدة للحركات ولا هي بدت طاغية إلى الحد الذي يجعل انقلابها على الديمقراطية أمراً مرجحاً.

غير أن السمات التجديدية في الحركات تظلّ، مع ذلك، مرهونة المصير باستدامة التعبئة الواسعة لحماية الديمقراطية وبالتمكّن من تنظيم للقوى يناسب المرحلة اللاحقة للاحتجاج، أي مرحلة البناء المؤسسي، وبحسن سياسة الانتقال إلى الديمقراطية. وهي، إلى ذلك، رهن بإمكان سياسة تنموية تتيح جذباً من هذا الباب أيضاً لأوسع قوى المجتمع إلى دائرة الخيار الديمقراطي. فإن المطالب الاجتماعية التي "تعلّقها" حركة التغيير السياسي سرعان ما تعود إلى الساحة العامّة.

ستواجه هذه المهمّات كلها مشكلات ومخاطر لا يجوز التقليل من جسامتها. ويحاول هذا التقرير أن يدافع عن خيار عامّ جدّاً لمرحلة الانتقال يمكن أن يسمّى خيار "ردع التمييز" وذلك في مواجهة خيار آخر نسمّيه خيار "المحاصّة" وتغري به الكسور العميقة وحالات الاستقطاب الحاصلة في المجتمعات. وينتهي التقرير إلى إحصاء أوليٍّ لمهمّات مرحلة الانتقال وإجرائاتها. وهو إحصاء يحدوه فهم للديمقراطية يتصدّره بعدها الثقافي وما يضمّره هذا البعد من تجاوز للمقوّمات الإجرائية التي تفرض نفسها إلى ضمان المشاركة المواطنة وإحقاق حقوق الإنسان.